Journal of Alasmarya University
Vol. 37, Special Issue, December 2024, 899 -939

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد 37، عدد خاص، ديسمبر 2024، 899-939

ISSN: 2706-9524 (Print) ISSN: 2706-9532 (Online)

DOI: https://doi.org/10.59743/jau.v37i5.2154

القبيلة الليبية والسلطة في القرن التاسع عشر من التمرد إلى الاحتواء (دراسة في الوثائق التاريخية)

أ.د. فاتح رجب قدارة

كلية الآداب الزاوية، جامعة الزاوية

f.gdara@zu.edu.ly

الملخص

ظلت القبيلة الليبية محورا للحياة الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا عبر العصور التاريخية، وتطور دورها السياسي تطورا طرديا تبعا لمكانة وقوة وشرعية السلطة الحاكمة، لاسيما في الحقبة العثمانية 1551–1911م، التي عرفت فيها ليبيا أشكالا من العلاقات المضطربة، والتوافقية بين السلطات العثمانية على مختلف مسمياتها، والقبيلة الليبية، وظلت هذه العلاقة دائما في حالة مد وجزر بحسب علاقة السلطة بالقبيلة، وتهدف هذه الدراسة الوثائقية رصد مكانة ودور القبيلة في سيرورة الحدث التاريخي الليبي، انطلاقا من أن موضوع القبيلة الليبية وعلاقتها بالسلطة موضوع بكر للبحث والدراسة المصدرية والوثائقية المتوفرة حولها لاسيما في القرن التاسع عشر، الذي عرف تحولات جذرية في حياة السلطة والمجتمع الليبي، وكان للقبيلة حضورا واضحا ومؤثرا في صنع أحداثها، ومن ثم التحول التدريجي من قوة معادية للسلطة، إلى أداء من أدوات أو الآليات التي تعتمد عليها السلطة في إدارة شؤون الأقاليم والمناطق الليبية، ويرجع ذلك في تقديرنا إلى الآثار المباشرة لسريان التحديثات الإدارية العثمانية في ولاية طرابلس الغرب .

الكلمات المفتاحية: القبيلة الليبية – السلطة – التنظيمات العثمانية – سياسة الاحتواء – شيخ القبيلة.

عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لقسم التاريخ والحضارة الإسلامية المقام في الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا، في الفترة 29 -31 أكتوبر 2024م بعنوان: تاريخ ليبيا وحضارتها من خلال الوثائق والمخطوطات، تحت شعار: الوثائق والمخطوطات ذاكرة الوطن وهويته
Available online: 31 December 2024

The Libyan Tribe and Authority in the Nineteenth Century: From Rebellion to Containment(A Study of Historical Documents)

Prof. Fathi Rajab Qadara

Faculty of Arts, Zawiya, University of Zawiya

Abstract

The Libyan tribe remained the core of social and economic life in Libya throughout history, and its political role developed proportionally with the status, power, and legitimacy of the ruling authority, especially during the Ottoman era (1551-1911), when Libya witnessed various forms of turbulent and conciliatory relations between the Ottoman authorities in their different designations and the Libyan tribe. This relationship was always in a state of ebb and flow, depending on the relationship between the authority and the tribe. This documentary study aims to monitor the status and role of the tribe in the course of the Libyan historical event, based on the fact that the subject of the Libyan tribe and its relationship with the authority is a virgin subject for research and source and documentary studies available about it, especially in the nineteenth century, which witnessed radical transformations in the life of the Libyan authority and society, and the tribe had a clear and influential presence in shaping its events. This led to a gradual transformation from a force opposed to the authority to a tool or mechanism relied upon by the authority in managing the affairs of the Libyan regions and areas, which in our estimation is due to the direct effects of the application of Ottoman administrative reforms in the Tripolitania province.

Keywords: Libyan Tribe - Authority - Ottoman Organizations - Containment Policy - Tribal Chief.

القبيلة الليبية: التنظيم الحاضر الغائب

إن الحالة الحداثية التي اعترت المشروع النهضوي والثقافي الليبي المعاصر جعلته في موقف النكران والاستهجان الدائم للحالة الاجتماعية الليبية التاريخية وموروثاتها الراهنة، لاسيما ما يتعلق منها بالتكوينات الاجتماعية القبلية، الظاهرة الاجتماعية التاريخية المؤسسة للمجتمع الليبي التي عرفت حالة الصمود والاستمرار[1] في التاريخ والراهن الليبي، وبالضرورة كانت جزءا فاعلا في سيرورة الحدث

(1) عبد الله القويري، في معنى الكيان، محاولة نظرية لفهم الواقع الليبي، سلسلة كراسات ليبية(1)، مطابع دار لبنان، بيروت، د.ت، ص 22.

التاريخي الليبي، وتجذر البعد القبلي في المجتمع الليبي الأمر الذي ترتب عليه تلك العلاقات المتوترة وفقدان الثقة الدائم بين مختلف السلط التي تداولت في حكم طرابلس الغرب، والتي كان همه الأساسي جعل سكان هذا المجال مطيعين منقادين مستجيبين لمتطلبات تلك السلطة التي تحتكر القوة والسلطة، ولكن التنظيم القبلي المتجذر حتم وجود تلك العلاقة التي يختزلها أحد الباحثين بالقول:" الاعتراف الضمني والتوجس المتبادل"[1]، وتظل كثير من الطروحات والآراء التي اهتمت بالقبيلة الليبية نظري واستنتاجية في بعدها التاريخي على الأقل نظرا لعدم إنجاز دراسات ميدانية فعلية، وجل المنجز تم من جانب باحثين أجانب كانت لهم جهودهم في دراسة الجوانب الاجتماعية الليبية، ولكن في الغالب أن تلك الدراسات تنطلق من فرضيات مسبقة وغامضة حول القبيلة الليبية، وبالضرورة تنتهي إلى نتائج اتهامية وخيالية حول القبيلة الليبية ودورها، وفي تقديرنا فإن مرد ذلك يرجع بالأساس إلى حالة نفور الباحثين الأكاديميين الليبيين من دراسة القبيلة ودورها وحضورها في الحدث الليبي إلى أسباب مختلفة لا يسعى المقام لسردها، لاسيما في بعديها التاريخي والسياسي، وبالنتيجة ظل دورها في دائرة الغموض المعرفي، ووضعها الباحثين الاجتماعيين في دائرة البحث عن المجهول والاعتماد على الدراسات الأجنبية التي جعلت من القبيلة الليبية في تاريخها المديد طوقاً للتخلف وتحدّياً دائماً لمحولات بناء سلطة وتنظيم سياسي حقيقي، وغيرها من الاتهامات التي هي في حاجة إلى أرضية متينة من البحوث والدراسات العلمية الموثقة، وقد لاحظ بعض الباحثون ندرة في الدراسات المتعلقة بشأن القبيلة الليبية، ولا يوجد سبب محدد لهذه الندرة، غير أنه على الأرجح وجود وجل وحيطة من الاقتراب منها بسبب ما قد يثيره من حساسيات ومشاكل في مجتمع قبلي[2]، وهذه الندرة في المؤرخات والكتابات الليبية جعلت التشكيلات الاجتماعية الليبية مجالاً خصباً للبحث والاجتهاد من المؤرخين وباحثي الاجتماع البشري من دول الجوار[3]، انطلاقاً من أن فك رموز التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المغاربي يحتاج بالضرورة إلى فهم ظاهرة القبلية بعدّها إحدى القوى المؤسسة للتاريخ المغاربي[4]، وهذا ما يجعل محاولة البحث في علاقة القبيلة مع السلطة إشكالية بحثية تستحق الكثير من البحوث والدراسات العلمية الموثقة والمعمقة.

(1) محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002م، ص 97.

(2) البشير علي الكوت، ليبيا الهوية والاستبداد والثورة، دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس،2012م، ص 30-31.

3() المولدي الأحمر، المؤرخ والحقيقة التاريخية والاستخدامات الاجتماعية للتأريخ في كتابتان محليتان لتاريخ مقاومة الاحتلال الايطالي في ليبيا بين سنتي 1922-1925م، ضمن كتاب الكتابات التاريخية في المغارب الهوية، والذاكرة والاسطوغرافيا، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2007م، ص 36.35

(4) محمد بن حسن، القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، دار الرياح الأربع، تونس، 1986م، ص 10.

وفي هذه الدراسة التاريخية الوثائقية(*) نحاول تحصين أنفسنا قدر الإمكان من تلك الاستنتاجات المسبقة في علاقة القبيلة الليبية بالسلطة الحاكمة في القرن التاسع عشر، القرن الذي شهد بناء أكثر من سلطة، كل منها كانت لها سياساتها وآلياتها التي انتهجتها في التعاطي مع المسألة القبلية، والجهود التي بذلتها لضمان استمرار سلطاتها واحتوائها للتشكيلات القبلية في المجال الليبي، لاسيما ونحن نفترض أن حالة التحالف والتوافق بين السلطة الحاكمة والتشكيلات والعصبيات القبلية الليبية كان يمنح تلك السلطات أسباب التمكين وفرض هيبتها وسلطانها، الاشكالية التي تحيل الى سؤال محوري من أين تبدأ دراسة القبيلة الليبية، وقد طرح الباحثون كثير من التساؤلات حول مفهوم القبيلة من دون أن يجدوا له تعريفا مقنعا، ويذهب عبد الله العروي إلى القول أن "الصيغة الصحيحة للسؤال هي: ماذا نعني بالقبيلة في التاريخ؟[1]، هل البحث عن حقيقة وجود مكون اجتماعي متأصل في البيئة الاجتماعية الليبية؟، ام البحث في الدور والتأثيرات القبلية في سيرورة الحدث التاريخي الليبي؟، لاسيما وأن القبيلة الليبية كانت محل اجتهاد الباحثين المعاصرين على مختلف تخصصاتهم من حيث الانغماس في البحث في الأصول العرقية وحجم كل قبيلة ودورها، لا سيما في أعقاب الأحداث الجسام، وهذا ما قاد كثيراً من تلك البحوث والدراسات إلى التحليق بعيدا عن دائرة البحث العلمي الموثق[2] إلى دائرة جمع الأقاويل ذات المرجعيات القبلية التي يحاول القائلون بها رفع أنساب قبائلهم إلى عنان السماء، وتصدير دور قبائلهم وأهميتها في سيرورة الحدث الليبي التاريخي والراهن، ولكن من المسلّم به أن أغلب سكان هذه الولاية العثمانية في القرن التاسع عشر كانوا ينتمون إلى تنظيمات قبلية[3].

(*) الباحث مدين بجزيل الشكر والعرفان والتقدير للدكتور عبد الله المحمودي الذي مكننا أثناء ترأسه لدار المحفوظات التاريخية بطرابلس، خلال الفترة 1999–2003م من استنساخ عدد من النسخ الضوئية لبعض تلك الوثائق تحت إشراف الأستاذ على الجليدي، فلهم منا كل التقدير والاحترام عن حسهم العلمي المرهف وتفهمهم لمطالب الباحثين، وقد آلت مقتنيات دار المحفوظات التاريخية بطرابلس من الوثائق التاريخية العثمانية والإيطالية وغيرها إلى المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية منذ سنة 2007م، وهو الآن في طور إعادة تصنيفها، لذلك فإننا في هذه الدراسة التزمنا بالتصنيفات القديمة لدار المحفوظات التاريخية بطرابلس والتي سنشير إليها اختصاراً في هوامش وإحالات الدراسة إحالاتها بـ **(د.م.ت.ط)**.

(1) عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 4، 1997م، 42.

(2) طارق لعجال، القبيلة والدولة في تاريخ ليبيا الحديثة، قراءة خلدونية لتطور الدولة الليبية في العصر الحديث، مجلة المعيار، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية الإنسانية، ص 571.

(3) علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1998م، ص 46.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن القبيلة الليبية على اختلاف مرجعياتها العرقية وأسسها الاجتماعية كانت في الغالب على علاقة مضطربة شبه عدائية مع السلطة الحاكمة، بين رغبة القبيلة في الحياة في مجالاتها المكانية بعيدة عن تلك السلطة التي ترى بدورها سلطاتها لا تتحقق فعليا إلا بإخضاع هذا المكون الأساسي لمجتمع الولاية، لاسيما وأن تجربة تلك السلط جعلها على قناعة تامة بأن القبيلة كانت وراء عديد التحولات الحاسمة والمفصلية في التاريخ الليبي الحديث، واستطاعت سلطة عهد التنظيمات العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إحداث تقدم غير مسبوق في إخضاع القبيلة ودمجها تدريجيا في المنظومة الإدارية للسلطة العثمانية، وقد تكون قضية وضع تعريف عام شامل لمفهوم القبيلة، والقبيلة الليبية على وجه الخصوص مضيعة للجهد غير المثمر من الناحية المعرفية بالنظر لتعدد التعريفات والاجتهادات بين المفكرين والمؤرخين والنسابة[1]، فالقبيلة الليبية مكونة من مجموعة من العائلات أو "اللحمات" أو البيوت الأساسية المؤسسة للقبيلة التي تنتسب إليها أو تنحدر من أصل واحد ووجود اسم خاص بها ومجال جغرافي تمارس عليه حياتها وسلطاتها التاريخية، وفي البعد العرقي فإن الانثروبولوجي الانجليزي (ايفانز برتشارد) الذي قام بعدد من الدراسات الاجتماعية للقبائل الليبية، يركز على أن تكوين القبيلة الليبية من الناحية العرقية قائم اساسا على الانصهار التاريخي بين البربر والعرب الذين استقروا في المجالات الليبية بعد الفتح العربي الإسلامي على مراحل ممتدة[2]، ثم جاءت الهجرات المتعددة في أواخر العصور الوسطى ومطلع التاريخ الحديث لتزيد من تعدد المرجعيات العرقية للتكوينات الاجتماعية القبلية الليبية، ومن الثابت تاريخيا طبيعة التكوين القبلي التاريخي للمجتمع الليبي وتنوع مرجعياته العرقية، ومحفظته على النسق القبلي في تكويناتها الاجتماعية منذ الحقبة الإسلامية الوسيطة[3]، وفي مطلع العصور الحديثة كانت الغلبة والهيمنة للقبيلة في مواجهة السلطة، سواء الحفصية في طرابلس أو المملوكية في برقة، وانتشرت حالة التنافس والصدام المتكرر بين العصبيات البدوية وسكان الحواضر[4] الليبية، حيث اتسمت اغلب مراحل التاريخ الليبي الحديث في الحقبة العثمانية بحالة ميل القبائل إلى التمرد على السلطة، وتعددت الأسباب حول هذه السمة التي رافقت تلك الحقبة

(1) ينظر: محمد نجيب أبو طالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002م،ص 51-54؛ ومليكة فرحات، القبيلة كتنظيم اجتماعي وحتمية تاريخية، مجلة أفكار وآفاق، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سد الله، الجزائر، المجلد 10 ، العدد3 ، السنة 2022م، ص 84-85

(2) إ. ايفانز برتشارد، برقة القبائل البرقاوية وتفريعاتها، ترجمة: إبراهيم المهدوي، مكتبة17 فبراير، بنغازي، 2009م،ص13.

(3) أسمهان عبد الجليل، الحياة الاجتماعية في طرابلس الغرب من خلال كتابات الجغرافيين والرحالة المغاربة حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد 51، سبتمبر – ديسمبر 2023م، ص23.

(4) محمد دراج، الدخول العثماني للجزائر ودور الإخوة بربروس شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 78-80.

وتعددت تفسيراتها، وكان لطبيعة التكوين القبلي الذي ينزع بالطبيعة إلى حياة الاستقلالية بعيدا عن السلطة ومظاهرها الجبائية، وهذا الميل إلى التمرد يصفه ابن غلبون بقوله: " كانت الأعراب تشوفت إلى الخلاف"[1]، وكانت لعبة السلطة في إيالة طرابلس الغرب في ظل العهد العثماني الأول 1551-1711م، لها دورها في حالة الاضطرابات المستمرة التي عرفت حالة من الضعف في السلطة المركزية وضعفاً في سلطة الولاة، و" تغلب الجند على أمر البلد فلم يكن لواليها من قبل السلطان تصرف"[2]، وما تبع سلطة الجند هذه من جور وتعسف في حكم الرعية الذين كانوا بالطبيعة ميّالين إلى التمرد والخروج عن السلطة كلما حانت الفرصة للالتفاف حول كل ثائر، وكانت السلطة في كثير من الحالات أضعف من القدرة على مواجهة تلك الثورات، وما من سبيل أمامها إلا التحالف من القوى القبلية الفاعلة لإعادة الأمور إلى نصابها[3]، وحتى النجاحات التي تحققت للولاة العثمانيين في قمع وإخماد التمردات القبلية من قبل (الأعراب أو العربان)(•)، كانت بفضل مساعدة زعامات قبلية منافسة[4].

القبيلة والسلطة 1711-1835: من التحالف إلى الصدام.

على الرغم من أن سُنة الاعتماد على القوة العسكرية القاهرة في إحداث التغيير في شكل السلطة الحاكمة في طرابلس الغرب فإنها السَّنة المعتمدة في أغلب مراحل التاريخ الليبي الحديث، ولكن المتغلب على السلطة كان في حاجة ماسة للحصول على مبايعة المكون الاجتماعي الليبي، سواء كانوا من أهالي الحاضرة من الأعيان والوجهاء والفاعلين في المجتمع المدني، والمكون القبلي السائد في البوادي والأرياف الليبية، حيث أضحت مسألة دعم القبيلة أيقونة النجاح في إحداث أي تغيير سياسي في طرابلس الغرب.

ومع توالي السلطات الحاكمة على مر سني الحقبة العثمانية الحديثة، وعملها في العديد من المراحل على محاولة اجتثاث القبيلة من المشهد بطرائق وحشية عنيفة، إلا ان القبيلة الليبية كانت تملك

(1) محمد بن خليل غلبون، تاريخ طرابلس الغرب المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تحقيق: الطاهر الزاوي، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة 1349هـ ، ص 136. وسوف يشار إليه في الإحالات اللاحقة بـ **(ابن غلبون)**

(2) ابن غلبون، التذكار ، مصدر سابق، ص 99

(3) ابن غلبون، التذكار ، المصدر السابق، ص 101.

(•) اعتادت المصادر التاريخية الليبية والعثمانية استخدام مصطلحي: "الأعراب" و "العربان" للدلالة على القبائل الليبية المستقرة او المترحلة في الأرياف والبوادي الليبية، وبحسب سياقات الاستخدام نلاحظ أن استخدام للدلالة عن نمط الحياة خارج النطاق الحضري المديني، والذين يطلق عليهم احيانا الرعية أو الأهالي، الذي تطلقه الإدارة العثمانية على السكان المحليين الخاضعين للسلطات العثمانية، ينظر: عبد القادر جامي، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى، ترجمة: محمد الأسطى، دار المصراتي، طرابلس، 1974م، ص 52.

(4) ابن غلبون، التذكار، مصدر سابق، ص 107.

آليات الاستمرار والصمود في مواجهة السلطة، من خلال اعتمادها على أساليب عدة، في مقدمتها الخضوع المرحلي للسلطة، أو الانسحاب بعيدا عن مجال السلطة، أو الهجرة إلى خارج الولاية مؤقتا إلى حين تغيير الأوضاع في الولاية[1]، وعلى الرغم من هذه الظروف الاستثنائية فإن القبيلة والعصبيات القبلية المتحالفة استطاعت المحافظة على تماسكها القبلي والتحكم في مكوناتها الاجتماعية وتمسك الأفراد بالجذور القبلية، ومتانة علاقة أعضائها التضامنية، وقوة نظام الرئاسة داخل الوسط القبلي[2]، حيث ظلت السلطات المتوالية تعيش تحت هاجس خطر القبيلة الماثل أمامها دائما، لذا كان السلطة منشغلا بكيفية إخضاعها أو احتوائها من أجل التحكم في وظيفتها الاجتماعية.

واعتاد الولاة والمتغلبون على كرسي الولاية من الدايات والباشوات الاستعانة بالقبائل الليبية البدوية(الأعراب، العربان) في مراحل الصراع والاستقواء بهم لمواجهة خصومهم، وهذا ما نجح فيه أحمد القرمانلي سنة (1123هـ 1711م) "فدخل السوق وبايعه من به ولم يختلف في بيعته من أهل البلدين المنشية والساحل وأهل الديوان والمدينة ... وقدمت عليه الوفود من أهل القرى والبوادي يبايعونه"[3]، والذي كان إيذاناً بتولي سلطة جديدة في طرابلس الغرب، يدرك القادم الجديد أن السلطة الفعلية في خارج أسوار مدينة طرابلس تمسك بها فعليا القبائل المسيطرة والمتوجسة خيفة دائما من السلطة المركزية الحاكمة[4]، ويعلل إتوري روسي مرجعيات النجاحات التي حققها أحمد القرمانلي في الاستيلاء على السلطة إلى قدرته على فهم مشاعر الليبيين وحاجاتهم[5]، وفي ذات الوقت فإن القبيلة نفسها قد تكون المسهم والعامل الرئيس لنهاية من أتت بهم للسلطة، وبالقدر الذي يجعلنا نعتقد بأن عدم فهم السلطة الحاكمة في طرابلس لدينامية حركة الولاءات القبلية كان عاقبته فشل ونهاية تلك السلطة، وقد تميز حكم الباشوات القرمانليين في علاقتهم بالقبائل الليبية بحالة من حالات الاعتراف المتبادل بين الطرفين، وهو اعتراف القبيلة بسلطة الباشوات المركزية في طرابلس الغرب ومراكزهم الإدارية الرئيسة في درنة وبنغازي والزاوية والخمس، في مقابل اعتراف او إقرار السلطة القرمانلية للقبيلة بنفوذها على أفرادها ومجالها الجغرافي لاسيما في وسط

(1) ابن غلبون، التذكار، ال مصدر ال سابق، ص107.

(2) الشيباني بن بلغيث، كفاح الشيخ غومة بن خليفة المحمودي في الجنوب التونسي، ضمن بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر، الأطلسية للنشر، ومكتبة علاء الدين، صفاقس، 2001م، ص 177.

(3) ابن غلبون، التذكار، مصدر سابق، ص 191.

(4) إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، ترجمة: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا–تونس، ط2، 1991م،ص 288

(5) إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي، المرجع السابق، ص 323.

العصبيات القبلية المتحالفة التي استطاعت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إنتاج وتصدير زعامات وراثية متسلسلة محصورة في عائلة واحدة، تعتمد على عصبية الولاء للمكون القبلي.

وعلى الرغم من النجاحات النسبية التي حققها الباشوات القرمانليون فيما يشبه التحالف مع التشكيلات القبلية الليبية فإنها كانت تحالفات مرحلية لم تحم القرمانليين من الحركات القبلية المناوئة لهم، لاسيما في مراحل الضعف والأزمات التي تمر بها السلطة الحاكمة، وكان التمرد والحركات القبلية المعارضة تعبيرا عن حالة ضعف السلطة، حيث كان تمرد الشيخ سيف النصر وتحالفه القبلي وتحلله من أداء الضريبة إلى القرمانيين في أواخر سنة 1788م تعبيرا عن حالة الانقسام والصراع داخل البيت القرمانلي، حيث تفاقمت هذه الحركة القبلية التي لازمت السلطة القرمانلية حتى كانت من الأسباب الرئيسة في انهيارها سنة 1835، وإن أحسن يوسف باشا القرمانلي استغلالها للتخلص من شقيقه البيك في 20يوليو 1790م[1]، ويقول علي عبد اللطيف حميدة في هذا الشأن أن الاسرة القرمانلية كانت مضطرة لممارسة التقاليد التي توارثتها من السلطات السابقة في علاقتها بالقبيلة الليبية، كنوع من سياسة الأمر الواقع، سيما وأن القوات العسكرية القرمانلية كانت أضعف من القدرة على مواجهة التحالفات القبلية، لذلك استمر الباشوات في اتباع أساليب المراوغة وإغراء بعض شيوخ القبائل بالإعفاء من الضرائب نظير تعاونهم مع السلطة، سواء في مواجهة المناوئين لهم أو كقوة جبائية قسرية أثناء جمع الضرائب[2]، ولعل بروز شخصية الشيخ عبد الجليل سيف النصر(•) زعيماً قوياً لتحالف قبلي معارض للقرمانيين في وسط الولاية وجنوبها، كانت الواحات الفزانية محوره الرئيس، وهو المجال الذي كان منذ أيام أولاد محمد ملجأ دائماً من بطش باشوات طرابلس الغرب، وقد طبع الصراع علاقة الطرفين منذ نهاية القرن الثامن عشر[3]، وكانت سنة 1826م آخر فصول هذا الصراع، حيث استطاع فيها عبد الجليل سيف النصر السيطرة على فزان وشمال وسط الولاية، والتمرد على السلطات القرمانلية، وقد أخذت هذه العلاقة أشكالاً متعددة، واتسعت

(1) كولافو لايات، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرهمانلي، ترجمة: عبد القادر المحيشي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988م، ص 21.

(2) علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سابق، ص 46.

(•) عبد الجليل سيف النصر : هو عبد الجليل بن غيث سيف النصر، كان والده زعيماً لقبيلة أولاد سليمان في سرت وشمال فزان، وقد لقي غيث سيف النصر مصرعه على يد القرمانليين في سنة 1806م، وأخذ القرمانليون أبناءه الأطفال أسرى إلى طرابلس، وكان من بينهم عبد الجليل سيف النصر الذي تربى وعاش في قلعة طرابلس مع أبناء الأسرة القرمانلية إلى سنة 1826م عندما أرسله يوسف باشا القرمانلي على رأس حملة إلى سلطنة برنو في تشاد، ينظر: منصور علي الشريف، عائلة المُكني، أبناؤها وأدوارهم في التاريخ الليبي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003م، ص177.

3() فاتح رجب قدارة، فزان أثناء العهد العثماني الثاني 1835-1911م، أطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت إلى شعبة التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس، في العام الجامعي 2011/2010م، ص 55.

لتشمل مناطق مختلفة من ولاية طرابلس الغرب والصحراء الكبرى، هذه المواجهات التي تُعد من الأحداث الممهدة لنهاية عهد الأسرة القرمانلية وبداية العهد العثماني الثاني[1]، وهي النهاية التي شهدت انفراط عقد التحالفات القبلية بين السلطة القرمانلية والقبيلة الليبية، حيث شهدت طرابلس الغرب اندلاع العديد من الثورات والحركات المحلية المناوئة للباشوات القرمانليين، بل إن الصراع امتد إلى أفراد هذه الأسرة أنفسهم، وعمّت الفوضى طرابلس الغرب، ونشبت الصراعات المسلحة في مختلف أقاليمها في الفترة ما بين 1832–1835م[2]، وهي المرحلة التي اعتاد المؤرخون تسميتها بـ(الحرب الأهلية في طرابلس الغرب) بسبب تعدد بؤر الصراع، واستقلال الزعامات العشائرية والقبلية بمناطقهم، والدخول في صراع داخلي مهد للتدخل العثماني المباشر في سنة 1835م[3].

وقد تضافرت العديد من العوامل السياسية الداخلية والخارجية التي دفعت بالأوضاع السياسية في إيالة طرابلس الغرب القرمانلية إلى أن تنحى منحى جديداً نحو الانهيار بعيداً كل البعد عن الفترة السابقة التي شهدت فيها نوعاً من الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال الحقبة الأولى من عهد يوسف باشا القرمانلي[4]، وكثيرا ما تناولتها البحوث والدراسات بالتحليل الوافي، ولكن في تقديرنا أن انهيار التحالف القبلي المساند للسلطة القرمانلية (القبائل المخزنية أو صف يوسف)[5]، الذي كان السبب الرئيس في انهيار هذه السلطة التي كانت تعتمد في تدعيم أركان حكمها وفرض سلطتها في الولاية على القبائل الحضرية المستقرة في الحواضر المحيطة بطرابلس، لاسيما قبائل الكراغلة الليبية[6]، التي تؤدي الخدمة شبه العسكرية في رفد حملات الباشا بالمقاتلين في مقابل التمتع بالإعفاءات الضريبية[7]، كانت قبائل المنشية والساحل بمثابة القوة الضاربة في الإيالة، ولا سيما في عهد الأسرة القرمانلية، لذلك تمتعوا طوال

(1) نجم الدين غالب الكيب، فصول في التاريخ الليبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا– تونس،1982م، ص133.

(2) ينظر: عمر علي بن إسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا، مكتبة الفرجاني، طرابلس 1966م.

(3) حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية، تحقيق: عمار جحيدر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2001م، ج2، ص 9-11.

(4) بخصوص هذه الأزمة. عبد المولى الحرير، نظرة تحليلية لأبعاد سياسة يوسف باشا القرمانلي الاقتصادية على العلاقات الاجتماعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية المغربية، تونس، السنة 12- العدد37-38، جوان 1985م، ص 80-89.

(5) عمرو سعيد بغنى، أبحاث في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1996م، ص 38–39.

(6) حول الكراغلة والتكرغل ينظر: فرج عبد العزيز نجم، القبيلة والإسلام والدولة، مكتبة 17 فبراير، بنغازي، 2011م، ص 119–139.

(7) فاتح رجب قدارة، الكراغلة في التاريخ الليبي الحديث، ضمن أعمال المؤتمر الدولي الخامس العرب والترك عبر العصور، جامعة قناة السويس الإسماعلية،2013م، ص 225.

هذا العهد بامتياز إعفائهم من دفع الضرائب نظير قيامهم بالانخراط في قوات الباشا عند الحاجة إليها[1] الامتياز الذي صار حقاً لهم ما كانوا ليتنازلوا عنه بسهولة، وهو أمر لم يعِه يوسف باشا القرمانلي الذي دفعته الضائقة المالية إلى فرض ضرائب على سكان ناحية المنشية، و الساحل، وهي الخطوة[2] لخشيتهم بأن تصبح هذه الضريبة الاستثنائية عادة يحصلها الباشا بالقوة، فقرروا الثورة عليه وطالبوا بتنحيته عن الإيالة، ولم يتوقف الأمر على المطالبة بل تعدته إلى خطوات سريعة، وحاسمة جعلت الباشا في نهاية المطاف يتنازل عن كرسي الإيالة.

وأمام هذه الضغوط المتزايدة على يوسف القرمانلي، وفشل محاولاته المتعددة في الحصول على الأموال لمواجهة الانهيار الاقتصادي الذي ألمّ بالإيالة، وعجز القوات الخاضعة له في فك الحصار عن المدينة، أو في مواجهة عبد الجليل سيف النصر، وأهالي المنشية، والساحل، و العصيان في بنغازي، وغريان، كل تلك الضغوط والإحباطات جعلت يوسف القرمانلي يتخذ قراره بالتنازل عن الحكم لابنه (علي باي القرمانلي) لعله يستطيع إعادة الهدوء إلى الإيالة، فكان التنازل عن (الباشوية) في 12 أغسطس 1832م في حضور أعيان ومشايخ وكبار الإيالة، حيث ألقى كلمته الأخيرة وقد جاء فيها: " يا جملة الحاضرين و البادين اشهدوا وأنا معكم من الشاهدين أني خلعت نفسي، وأقحمت ابني علياً باشا عليكم..."[3]، وقد كان هذا التنازل بداية لذلك الصراع المرير بين أفراد الأسرة القرمانلية الذين استطاعوا جر مناطق الإيالة في الحرب التي عرفت (بحرب الوراثة)، وقد مهدت للدولة العثمانية الطريق لإعادة سيطرتها على الإيالة من جديد، اعتمد علي باشا القرمانلي وخصمه محمد بك القرمانلي على سياسة يهدف من خلالها الفوز بتأييد أبرز الزعامات القبلية المؤثرة في الإيالة، ولا سيما شيوخ القبائل، وأعيان المناطق الذين انقسموا بين مؤيد ومعارض لهذا الطرف أو ذاك، فاستطاع محمد بك القرمانلي أن يستميل إلى جانبه منطقة مصراتة بزعامة عثمان آغا الأدغم، وعبد الجليل سيف النصر المسيطر على فزان وبني وليد ، وسرت، وكذلك قبائل ورشفانة، وجنزور، والعجيلات، في حين ظلت بنغازي على الحياد في هذا

1() علي عمر بن إسماعيل انهيار الأسرة القرمانلية، مرجع سابق، ص265.

2() حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية، تحقيق: محمد الأسطى، عمار جحيدر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1984م، ج1، ص598 .

3() رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وتونس، تحقيق علي مصطفى المصراتي، الدار العربية للكتاب، ليبيا– تونس، 1976م، ص108.

الصراع إلى حين تعيين عثمان بك القرمانلي قائداً من علي باشا القرمانلي، ولكن عثمان بك فضل اتخاذ موقف وسط، حيث ظل على اتصال بطرفي النزاع، وهو الأمر الذي جعله ليس محل ثقة من الطرفين[1] .

وأمام هذه المخاطر التي واجهت علي باشا القرمانلي في بدء حكمه اتجهت أنظاره إلى استمالة الشيخ غومة المحمودي لجانبه، لإدراكه بما يحظى به غومة المحمودي من تأييد واسع بين قبائل الجبل الغربي، والمنطقة الغربية من الولاية، معتمداً على العلاقة القوية والولاء الذي وثق الصلة بين أفراد أسرة غومة المحمودي، والأسرة القرمانلية، خصوصاً مع والده يوسف القرمانلي، وقد كتب لهذه الاتصالات النجاح بانضمام المناطق التي تدين له بالولاء، والزعامة على الرغم من محاولات محمد بيت المال – أحد مؤيدي محمد بك القرمانلي – لضم الشيخ غومة إلى جانب الثائرين "[2]، وقد عبَّر غومة المحمودي عن هذا الانضمام عملياً بأن أرسل بعض رجاله للمشاركة في الدفاع عن طرابلس، ولتدعيم موقف الشيخ غومة المحمودي في المنطقة الغربية أمده الباشا بكثير من الإمدادات العسكرية والهدايا، وقد حملها إليه إبراهيم القرمانلي – شقيق الباشا الصغير – وكان يهدف من ورائها الدفع بالمترددين في تأييده لحسم أمرهم بجانبه[3]، كما إن هذه الإمدادات مكّنت غومة المحمودي برفقة إبراهيم القرمانلي من إخضاع زوارة والعجيلات إلى جانب علي باشا القرمانلي، وبذلك أحكم قبضته على المناطق الغربية من الإيالة، وأعطته نفسا جديدا لمواجهة خصمه، وسط هذه التطورات التي لم تكن لترضي محمد بك القرمانلي وأنصاره من الثائرين الذين أسرع بعضهم إلى الاستيلاء على الزاوية الغربية بغرض اتخاذها قاعدة لضرب غومة المحمودي الذي كان حينئذ في العجيلات[4] الذي ما إن تناهى إلى علمه ذلك حتى زحف على الزاوية الغربية التي تحصن بها رجال محمد بك القرمانلي بقلعتها، ولكن بعد معركة وصفت بالكبيرة أجبرت قوات محمد بك القرمانلي على الانسحاب في يوليو 1834م عائدة للمنشية[5] وقد كان هذا النجاح في استرجاع الزاوية الغربية ، وضم المناطق الغربية لجانب علي باشا القرمانلي وقعها السيئ على صفوف الثائرين في المنشية والساحل والمتعاطفين معهم، لاسيما القنصل الإنجليزي الذي سارع إلى تعضيد صفوف الثائرين

1() رودلفو ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلية، ترجمة: طه فوزي، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1961م، ص241 .

2() إتوري روسي، ليبيا من الفتح العربي حتى سنة 1911م، مرجع سابق، ص408.

3() إسماعيل كمالي، وثائق نهاية العهد القرمانلي، ترجمة: محمد مصطفى بازامة، دار لبنان للطباعة والنشر ، بيروت، 1965م، ص107.

4() شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة: محمد عبد الكريم الوافي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع و الإعلان، طرابلس، ط2، 1983م، ص599 .

5() إسماعيل كمالي، وثائق نهاية العهد القرمانلي، مصدر اسابق، ص105.

لحملهم على مواصلة القتال ضد الباشا ، في الوقت الذي عدّ فيه القنصل الفرنسي المؤيد لعلي باشا القرمانلي استرجاع الزاوية الغربية بداية النهاية للثائرين[1].

وأمام هذا الأوضاع في الولاية فإنّ السلطان العثماني محمود الثاني الذي عرف بسياسته الإصلاحية، أصبح على قناعة تامة بضرورة استعادة سلطته المركزية على طرابلس الغرب من خلال القضاء على حكم القرمانليين والزعامات المتمردة فيها، وإيجاد إدارة محلية تهيمن عليها استانبول[2]، واقتناع السلطان من خلال مبعوثه إلى طرابلس شاكر أفندي بأن أسرة القرمانلي أضحت غير قادرة على إدارة طرابلس الغرب، لذلك اتخذ قرار استرداد الإيالة للحكم العثماني المباشر .

أعدت حملة بحرية بقيادة مصطفى نجيب باشا للتحرك نحو إيالة طرابلس الغرب[3] في ذي الحجة (1250هـ/مارس 1835م) مزوداً بتعليمات من السلطان العثماني، تتلخص في ضرورة القبض على يوسف باشا القرمانلي وابنه علي، وأفراد الأسرة القرمانلية، وإرسالهم إلى استانبول[4]، وفعلاً وصلت الحملة إلى طرابلس في 25 مايو 1835م، حيث أنزل مصطفى نجيب قواته إلى المدينة، واستطاعت السيطرة على المواقع المهمة، فيما كان مندوب الباشا المرافق للحملة يجري اتصالاته مع علي باشا القرمانلي بغرض دعوته لمقابلة قائد الحملة، وهو ما حصل فعلاً، حيث قبض على الباشا، وأبلغ بـ(فرمان) عزله من إيالة طرابلس الغرب، وأحكم بعدها مصطفى نجيب باشا سيطرته على القلعة قبل أن يجتمع مع كبار رجال الإيالة ومشايخهم ليبلغهم بفرمان السلطان العثماني، وقد تضمن إنهاء حكم الأسرة القرمانلية للإيالة[5]، وهو الفرمان الذي تضمن كثير من الاتهامات للأسرة القرمانلية بالتعدي على حقوق الأهالي، لا سيما يوسف باشا وابنه علي باشا[6].

1() شارل فيرو، الحوليات الليبية، مصدر سابق، ص601.

2() هند فتال ورفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، جروس برس، بيروت 1988م،ص117.

3() عمر علي بن إسماعيل، انهيار الأسرة القرمانلية في ليبيا، المرجع السابق، ص305.

4() كولا فولا يان، ليبيا في عهد يوسف باشا القرمانلي، المرجع السابق، ص204.

5() محمد الهادي عبد الله أبو عجيلة، النشاط الليبي في البحر المتوسط في العهد الأسرة القرمانلية، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي 1998م، ص467.

6() دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، سجل سنة 1250-1225هـ ورقة رقم(168)، السجل الذي نقل إليها نص هذا الفرمان المؤرخ في ربيع الأول1251ه (يوليو1835م). وسوف يشار إليها في هومش البحث بالاختصار المعتمد في الدراسات التاريخية الليبية وهو (د. م. ت. ط).

لقد كان هذا إيذاناً ببداية جديدة لطرابلس الغرب، وهي الحقبة التاريخية التي عرفت بالعهد العثماني الثاني (1835–1911م) عقب التخلص من معظم أفراد الأسرة القرمانلية ونفيهم إلى استانبول ومن يرغب في مرافقتهم[1] ولكن ذلك لم يكن نهاية الثورة والقلاقل في الإيالة، بل فاتحة لفترة جديدة من الاضطرابات وتعاظم دور القبيلة في مواجهة السلطة العثمانية المباشرة.

القبيلة الليبية في مواجهة السلطة العثمانية المباشرة 1835–1842م.

قد تكون مرحلة المواجهة العثمانية مع القبيلة الليبية منذ بداية العهد العثماني الثاني من المراحل الاكثر حضورا في الدراسات والكتابات التاريخية التي تم تناولها بالبحث التأريخي[2]، ونشر وثائقها والبناء على وقائعها في سياق كتابة التاريخ من منطلقات قومية لتفسير حالة المواجهة بين السلطة العثمانية والقبيلة، وفي تقديرنا أن تلك التحليلات التاريخية أشبعت بكثير من المفردات والمصطلحات الأيدولوجية المعاصرة، واخفت خلفاها كثير من الوقائع التاريخية، وهي المؤرخات التي كانت محل نقض وجدل، لتدخل كغيرها من الأحداث التأريخية الليبية في دائرة المحرمات المسكوت عنها والمؤجل البحث فيها إلى حين، أو تقديمها كهدية لباحثي دول الجوار لينفردوا بدراستها وفق رؤيتهم وفهمهم لوقائع التأريخ الليبي في القرن التاسع عشر[3]، مرجعية هذا التقديم أن كثير من المؤرخات الليبية عمدت إلى إسقاط دور القبيلة الليبية الموالية للسلطة في مواجهة القبيلة الثائرة أو المتمردة من باب المسؤوليات الوطنية المفترضة، واستمرارية حضور المواقف بين الموالية والمناوئة للسلطة في المراحل التأريخية اللاحقة.

كانت سيطرة القوات العثمانية على مدينة طرابلس في أواخر شهر محرم (1251هـ/ يونيو 1835م) الخطوة الأولى في إعادة السيطرة العثمانية المباشرة على طرابلس الغرب، التي كانت مناطقها في حالة ثورة، فزعماء تلك المناطق لم يرحبوا بالوالي العثماني الجديد، وفضل أكثرهم التريث حتى تنجلي الأمور في الإيالة في ظل السلطة العثمانية، وكانت أهم الزعامات القبلية في هذه المرحلة عبد الجليل سيف النصر المسيطر على فزان وبعض المناطق الوسطى، وعثمان آغا الأدغم في مصراتة، والشيخ غومة المحمودي المهيمن على الجبل الغربي والمنطقة الغربية، حيث تبنت السلطة العثمانية الجديدة

1() محمد الهادي أبوعجيلة، النشاط الليبي في البحر المتوسط ، المرجع السابق، ص467 .

(2) محمد الطوير، الحركات الاستقلالية في الوطن العربي ضد حكم العثمانيين أسبابها، ضمن كتاب العلاقات العربية التركية، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1988م، ج2، ص 349.

(3) المولدي الأحمر، الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009م، ص 256–257.

الاساليب القمعية العنيفة في إخماد التحالفات القبلية الثائرة على السلطة المركزية في طرابلس، لاسيما وأن تلك التحركات القبلية كانت تهدد مدينة طرابلس الغرب ذاتها، بحيث كانت كفكي كماشة، عبد الجليل سيف النصر وتحالفه القبلي من الشرق وغومة المحمودي من الغرب، لذلك تذبذبت السياسات العثمانية في هذه المواجهة وفي الاساليب المتبعة، تبعا لشخصية الوالي العثماني الموفد من استانبول لإدارة طرابلس الغرب ومواجهة الثائرين فيها، بين الضعف والقوة[1]، إلى حين تولية الوالي علي عشقر باشا 1838-1842م، الذي وصل إلى الإيالة التي كانت فيها العلاقة بين السلطة العثمانية وأهالي طرابلس الغرب أشبه بحرب متنقلة من منطقة إلى أخرى بين الجيش العثماني والقبائل والمناطق الثائرة، حتى إن القائد العثماني طاهر باشا خاض في أقل من سنة أكثر من ثمان وعشرين معركة ومواجهة مباشرة مع الثائرين الليبيين، إلا أنه لم يوفق في الانتصار عليهم، وفقد كثيراً من أسلحة جيشه في تلك المواجهات[2]، لذلك فإن اختيار علي عشقر باشا لم يكن عفويا، وقد كان الوالي علي عشقر باشا 1838-1842م خامس ولاة هذا العهد نموذجاً مثالياً للولاة العثمانيين التقليديين في سياستهم، على الرغم من أنه من خريجي الأندرون، وترقى سريعاً في سلك الوظائف القيادية للدولة حتى نال رتبة "المشيرية" سنة 1833م، ورتبة "الوزارة" في السنة التالية، ما هيأه لتولي ولاية شهرزور (شهر زول) العراقية في المناطق الكردية، الولاية التي يغلب عليها الطابع القبلي العشائري[3]، ولعل هذا ما أهله لتولي طرابلس الغرب سنة 1838م، الولاية التي تمر بمرحلة دقيقة من الثورات والاضطرابات المعادية للعثمانيين[4]، لذلك نعتقد بأنه جاء لإخماد تلك الحركات المناوئة اعتماداً على خبرته ومؤهلاته الشخصية المثيرة في مواجهة القبائل المتمردة على السلطة، ، لذلك قدم للولاية بمعية لواء الفرسان حليم بيك، والمير الآي دوريون بك من خيرة ضباط الجيش العثماني الذين دخلوا في حروب ومعارك طاحنة مع الثائرين، لذلك اعتمد علي عشقر باشا سياسة شق صفوف القبائل الثائرة[5] لأجل إضعافهم، قبل مهاجمة المناطق الثائرة، وفي ذات الوقت انتهج الوالي سياسة استباحة ممتلكات وأرواح الثائرين ضد السلطة من نهب وقتل لكل من يشك في علاقته بالثورة، وهذه السياسة أخذت تؤتي أكلها للعثمانيين، حيث استطاعت قوات علي عشقر باشا قتل الشيخ عبد

(1) الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس من الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، 1970م، ص 241.

(2) عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: عبد السلام أدهم، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1969م، ص 194.

(3) بشأن هذه الولاية ينظر : فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م، ص 358-375.

(4) محمود سليمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ص 193.

(5) عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، مرجع سابق، ص 197.

الجليل سيف النصر وتشتيت أنصاره في سنة 1842م، كما لوحقت القبائل المؤيدة له، وأجبرت على الهجرة إلى الصحراء الكبرى وبلاد السودان[1]، ثم عزز تلك السياسة بسياسة ضريبية عقابية قاسية، سلبت من القبائل ممتلكاتها [2] ومن الناحية العملية كانت السلطة العثمانية في نهاية ولاية علي عشقر باشا اكثر قوة وتخلصت من أهم التحالفات القبلية المتمردة على السلطة في شرق طرابلس.

أما بشأن التحالف القبلي الآخر الثائر ضد السلطة العثمانية في غرب الولاية والذي كان يتزعمه الشيخ غومة المحمودي الذي ينتمي إلى أحد قبائل المحاميد التي تنتشر بطونها وقبائلها في المناطق الغربية من الإيالة[3]، وقد ارتبطت قبائل المحاميد بزعامة (الشيخ خليفة المحمودي) ومن بعده ابناه أبو القاسم، وغومة، مع العديد من قبائل الإيالة الغربية بروابط تحالف مهدت للمحاميد مكانة الزعامة والقيادة لصف شداد[4] أو صف (عرب الغرب)[5]، وهي الأرضية التي وفرت لغومة المحمودي تحالفاً قبلياً قوياً، مؤيداً له خلال صراعه مع السلطات العثمانية، ويحسن الإشارة هنا إلى أن هذا الصف لا يقتصر على طرابلس الغرب فحسب، بل امتد ليشمل قبائل الجنوب التونسي[6]، وهي المكانة التي دعت أمراء الأسرة القرمانلية إلى توثيق علاقتهم بهذه الأسرة المتنفذة في غرب الإيالة، حيث تعاون الشيخ غومة المحمودي مع الباشا في استعادة نفوذه القديم في المنطقة[7]، واستطاع دعم الباشا حتى سيطر العثمانيون مجدداً على الإيالة، فما إنْ تولى مصطفى نجيب باشا شؤون الإيالة في يوليو 1835م سعى جاهداً لإنهاء حالة الاضطراب التي تأصلت فيه منذ نهاية عهد يوسف باشا القرمانلي.

(1) شعبان محمود راشد، القبائل العربية الليبية في السودان الأوسط ودورها في تاريخ المنطقة، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، 2003م، 90.

(2) د. م. ت. ط. ملف الوالي علي عشقر باشا، دفتر ضرائب سنة 1258هـ(1842م).

3() محمد امحمد الطوير، مقاومة الشيخ غومة المحمودي للحكم العثماني في إيالة طرابلس الغرب، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس، 1988م، ص33.

(4) عمر سعيد بغني، أصول حركة الصفوف وأثرها على حركة الجهاد الليبي، مجلة الشهيد، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، العدد الرابع، أكتوبر 1983م، ص109.

(5) هنريكو دي أوغسطيني، سكان ليبيا، القسم الخاص بطرابلس الغرب، ترجمة: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، ط2، 1978م، ص56.

(6) الشيباني بن بلغيث، بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر ، مرجع سابق، ص180.

7() الحبيب القرمانلي، الحضور العثماني بأفريقيا الشمالية "قيام الدولة القرمانلية بالأناضول التركي الإيالة الطرابلسية، دار الفرجاني، طرابلس، ودار أليف، تونس 1998م، ص240.

غير أن زعماء هذه الثورات اتخذوا موقف المراقب للتغيرات التي طرأت على الإيالة، ولم تكن هذه الزعامات المحلية مستعدة للتقرب من مصطفى نجيب باشا فيما عدا الشيخ غومة المحمودي وبعض مشايخ المناطق الغربية الذين وفدوا على نجيب باشا لإعلان الولاء، والطاعة للدولة العثمانية[1] يرافقه إبراهيم القرمانلي أحد أبناء يوسف باشا القرمانلي[2] حيث حظي الوفد بالتكريم من الوالي، ومن ثم أمر باعتقال الشيخ غومة المحمودي[3]، ولم تبين المصادر التاريخية أسباب هذا الاعتقال، ولكن هذا الإجراء يرتبط بولاء الشيخ غومة للأسرة القرمانلية، وخشية الوالي من قيام حركة مضادة للحكم العثماني في المناطق الغربية والجبل، لاسيما أن بعضاً من حاشية الوالي الجديد حرضوا على اعتقاله، وهذا يعني جهل الوالي مصطفى نجيب باشا بالأوضاع السائدة في الإيالة، الأمر الذي أفقده فرصة استثمار قدوم غومة المحمودي إليه معلناً ولاءه، وهذا التصرف ترتب عليه اندلاع ثورة كبيرة على الحكم العثماني كادت في بعض مراحلها أن تنهي الوجود العثماني في طرابلس الغرب.

استمر حبس الشيخ غومة المحمودي حتى مجيء الوالي الجديد "محمد رائف باشا" في أغسطس 1835م الذي بادر إلى إطلاق سراحه [4] غير أنه كان قد عزم على مواجهة العثمانيين في الإيالة حيث بادر إلى المطالبة بتعيين حسن بك القرمانلي – قائد بنغازي السابق– ليكون والياً على الإيالة[5]، وهذا المطلب لم يكن ليرضي السلطات العثمانية التي أرسلت قوات كبيرة نحو غريان التي يتمركز فيها غومة وأنصاره بقيادة طاهر باشا في فبراير 1837م التي استطاعت إنزال الهزائم بقوات غومة[6]، إلا أنّ عدم الاستقرار في إدارة الإيالة ساعد غومة المحمودي على الاستمرار في حركته، فقد توالى تعيين الولاة وعزلهم بعد فترة قصيرة، ومن هؤلاء الوالي (حسن باشا الجشملي) الذي تفاوض مع غومة، غير أن تلك المفاوضات كان مصيرها الفشل بسبب إصرار الباشا على أن تسدّد المناطق التي تحت قيادة غومة ضرائب باهظة بأثر رجعي عن سنوات التمرد[7]، ونتيجة لحساسية مسألة الضرائب بالنسبة إلى الشيخ

1() أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس، د.ت، ج1، ص340.

2() عمر بن إسماعيل، انهيار الأسرة القرمانلية، المرجع السابق، ص316.

3() أحمد النائب الأنصاري، المصدر السابق، ج1، ص340 .

4() د.م.ت.ط، ملف مقاومة الشيخ غومة المحمودي، وثيقة رقم 118 موجهة إلى محمد باشا باي تونس للمطالبة بتعيين حسن بك القرمانلي على طرابلس الغرب بتاريخ ذي القعدة 1271هـ أغسطس 1855.

5() محمد امحمد الطوير، مقاومة الشيخ غومة المحمودي للحكم العثماني، مرجع سابق، ص.ص93–99..

6() محمد امحمد الطوير، المرجع السابق نفسه، ص94.

7() عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، المرجع السابق، ص197 .

غومة المحمودي وأنصاره انقطعت المفاوضات، وعقب تولي الوالي علي عشقر باشا (1838-1842م) الذي كان بصحبته قوات عسكرية كبيرة عند مجيئه للإيالة، وقد استطاع إخماد ثورة عبد الجليل سيف النصر و حركة عثمان الأدغم، وخلال تلك المواجهات زحف غومة على وادي الهيرة في سهل الجفارة، واستطاع هزيمة القوات العثمانية، والسيطرة على الزاوية الغربية[1]، والواضح أن سيطرة غومة المحمودي عليها لم تستمر طويلاً حيث تمكن علي ميزان وباكير بك من قادة العساكر العثمانية من استرجاع المدينة مجدداً في أبريل سنة 1839م.

وفي ابريل 1840م زحفت قوات عثمانية كبيرة على غرب الإيالة استطاعت انزال هزائم قاسية بالتحالف القبلي الذي يقوده غومة المحمودي الذي أجبر على الانسحاب إلى الجبل الغربي، فيما أمر أحمد باشا جنوده بقطع رؤوس المقاومين، وحملها إلى طرابلس دليلاً على النصر[2] وهي عادة تعارف العثمانيون على تطبيقها بهدف بث الرعب في نفوس القبائل المناوئة، وكانت أبرز النتائج التي ترتبت على هذه الهزيمة لغومة المحمودي وأنصاره هي تلك الإجراءات العقابية التي اتبعها الوالي على عشقر باشا، والمتمثلة في الضرائب التأديبية[3]، التي هدف من ورائها إلى إخضاع القبائل المؤيدة لغومة المحمودي، وتحطيم مواردها الاقتصادية، وتحفظ لنا المصادر الأولية العديد من الشواهد على تلك الضرائب التأديبية التي سنّها هذا الوالي، وسيما خلال الفترة الممتدة من سنة 1838-1842م[4].

وفي يوليو 1842م قدم" المشير محمد أمين باشا" والياً للولاية، وقد كان من الولاة المصلحين الذين عملوا على تطويع القبائل المتمردة في الإيالة، وتأكيد السيطرة العثمانية عليها حيث اتبع أسلوباً جديداً يرمي إلى استئناس الثائرين، والالتفاف عليهم[5] بعيداً عن الأعمال الحربية، كما عمل على بثّ الخلاف بين صفوف أنصار الشيخ غومة المحمودي، وهو الأمر الذي وفق فيه إلى حد كبير، وقد تأكدت في عهده السيطرة العثمانية على أغلب مناطق طرابلس الغرب، فيما نفي الشيخ غومة إلى "طرابزون" قبل أن

1() محمد امحمد الطوير، مقاومة الشيخ غومة المحمودي، المرجع السابق، ص101.

2() الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، المرجع السابق ، ص180.

3() ريتشارد بنيل ، الضرائب في ليبيا أثناء حكم أشقر علي باشا، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، السنة 11- العدد الأول ، يناير 1989م ، ص75.

4() د.م.ت.ط ملف الوالي علي عشقر باشا بيان بمقدار الضرائب التي جرى جبايتها من أهالي وطن الزاوية الغربية خلال حكم علي عشقر باشا في الفترة 1838-1842م .

5() د.م.ت.ط ملف الوالي محمد أمين باشا رقم 581 ص5 رسالة من الوالي إلى الشيخ المرموري أحد مساعدي الشيخ غومة المحمودي بتاريخ 8 شعبان 1258 هـ 13 سبتمبر 1842م.

يعود إلى الثورة حتى قضي عليه سنة 1858م[1]، ولعل أهم ما يلاحظ في إخماد العثمانيين لهتين الثورتين القبليتين اعتمادها الواسع على شق صفوف التحالفات القبلية المناوئة، والاستعانة بالقبائل المناوئة للقضاء على تلك الثورات، وبروز العديد من العناصر والقيادات القبلية والعسكرية التي انخرطت في خدمة السلطة العثمانية، ومكنتها من إعادة ترتيب أوضاع الإيالة، من قبيل حسن بيك البلعزي[2]، وقاسم وأحمد بيري المحمودي[3]، وغيرهم من القوى القبلية الفاعلة التي استعان بها العثمانيون في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الولاية، وظلت هذه القوى بعيدة عن مرمى الكتابات التاريخية الليبية المعاصرة التي يغلب عليها الطابع التذكاري المحلي والجهوي الممجدة للتاريخ النضالي المقاوم لكل حالات الصدام بين السلطة الحاكمة والزعامات الاجتماعية والقبلية، ظاهرة حشرت كثيراً من الكتابات التاريخية الليبية المعاصرة في التأريخ للعصبية القبلية التي ينحدر أو يدين لها المؤرخ بالولاء، أو جعلت من تلك المدونات محل جدل ونسف من قبل بعض المقيمين للأعمال التأريخية الجهوية والقبلية[4]، جدل أنتج حالة من التراشق والطعن في كثير من الكتابات التاريخية لاسيما غير الأكاديمية منها[5]، الأمر الذي ترتب عليه هشاشة حصيلة الإنتاج التاريخي للمدرسة التاريخية الليبية، الذي لم تنضج أغلب مدوناته، ولم ترتقِ إلى مستوى كتابة تاريخية وطنية مقنعة يرعى خصوصية زمن الأحداث التاريخية.

الاحتواء العثماني للقبيلة الليبية وشيخها 1842-1911م.

من الواضح أن تجربة المقاومة القبلية العنيفة للسلطة العثمانية منذ بداية السيطرة العثمانية على طرابلس الغرب[6]، وضعت تلك السلطات أمام حقيقة محورية وهي أن جل الحركات المناوئة للعثمانيين كانت مرجعياتها القبيلة، سواء في صورة القبيلة منفردة أو في صورة التحالفات والعصبيات القبلية الليبية،

1() للمزيد من التفاصيل عن أحداث نهاية ثورة غومة يمكن مراجعة: أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب، مصدر سابق،ج1، ص 367. و محمد امحمد الطوير، ثورة الشيخ غومة المحمودي. مرجع سابق، ص

(2) فاتح رجب قدارة، حسن البلعزي في فزان1843-1857م، رجل دولة. أو أداة سلطة، مجلة الذاكرة الوطنية، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، الزاوية، ع5، يناير 2019م.

(3) إتوري روسي، المرجع السابق، ص 435 .

(4) محمد سعيد القشاط، الصحراء تشتعل، دار الملتقى للطباعة والنشر، قبرص، 1998م، ص 23-25.

(5) مصطفى الشعباني، وفاضل فكيني، المنهج النقدي في التاريخ، الثابت والمتغير في المواقف والكتابات، دار الكلمة للطباعة والنشر، طرابلس، 2008م، ص 35 وما بعدها.

6() ينظر: ن. إ. بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، منتصف القرن السادس عشر – مطلع القرن العشرين، ترجمة: عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1991م، ص 265 وما بعدها.

وأن شيوخ القبائل وزعامات العصبيات القبلية كانت الأداة الفاعلة في تحريك المكونات القبلية وتوجيه الأحداث المقاومة للسيطرة العثمانية طوال حقبة حكمهم للولاية.

والاحتواء المقصود في هذه الدراسة أنه الطريقة التي تمكنت من خلالها السلطة من استيعاب القبيلة الليبية، والإجراءات القسرية والتنظيمية التي انتهجها أغلب ولاة العهد العثماني الثاني 1835-1911م بهدف احتواء القبيلة الليبية من أجل الرضوخ لمتطلبات السلطة الحاكمة، وعرفت هذا السياسة تطورات متلاحقة انطلاقاً من انتهاج الاساليب القمعية التقليدية، وصولاً إلى مرحلة الاحتواء المتوازن للقبيلة والفاعلين فيها ضمن هرم التنظيمات العثمانية الجديدة، الأمر أسهم إلى حد كبير في تفكيك وإضعاف التكوينات القبلية وعصبياتها الزعامية، حيث ساعدت التنظيمات العثمانية المستحدثة في انتقال العلاقة بين القبيلة والسلطة من صيغة الاستعداء ، إلى صيغة الاسترضاء والترويض والاحتواء للتكوينات القبلية الليبية، التي ضمنت للسلطة في المحصلة الانتقال إلى حالة متقدمة من حالات تفاعل القبيلة الإيجابي مع متطلبات السلطة التي سمح لها الوضع الجديد بالتأثير في إعادة تشكيل القبيلة الليبية.

لذلك فإننا نفترض أن الولاة العثمانيين في ولاية طرابلس الغرب انتهجوا منذ ولاية الوالي محمد أمين باشا 1842-1847م سياسة ممنهجة تهدف فيما تهدف إلى ترسيخ السيادة العثمانية المباشرة، وإحكام قبضتها على مختلف أقاليم الولاية وقواها الفاعلة والمناوئة التقليدية للسلطة ممثلة في القبيلة وقيادتها، ويعتمد تحقيق هذا الهدف على آليات متعددة في مقدمتها الاخضاع عن طريق استخدام القوة العسكرية وجعل القبائل المناوئة أمام أحد الخيارين الرضوخ والانصياع للسلطة الحاكمة، وإما خيار القمع والتهجير إلى خارج الولاية، وفي تقديرنا أن اساس السياسة العثمانية الجديدة تجاه القبيلة الليبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وضعها الوالي (محمد أمين باشا)، وشهدت تلك السياسة بعد ذلك تطورات متلاحقة بحسب مدى تبني الولاة العثمانيين للسياسات التنظيمية والتحديثية التي عرفته طرابلس الغرب [1]، كغيرها من الولايات العثمانية، ومن الواضح أن عملية التحديث لم تكن في أغلب الأحيان سياسة عامة في كل الولايات، بل ارتبط سريان التحديثات والإصلاحات العثمانية فيه بقناعات والي الولاية[2]، وتبنيه لسياسة التحديث والإصلاح.

(1) ينظر حول التنظيمات العثمانية: مخلوف امحمد سلامة، الإصلاحات العثمانية وأثرها في ولاية طرابلس الغرب 1839-1911م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة (الزاوية)السابع من أبريل 1997م.

(2) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869-1917م، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991م.

كان المشير الوزير محمد أمين باشا، هو الوالي السادس في سلسلة الولاة العثمانيين الموفدين لإدارة ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، الذي يقول فيه المؤرخ أحمد النائب: "ولي الوزير محمد أمين باشا، وكان من الوكلاء الفخام، وقدم في ستة من جمادى الآخرة سنة ثمان وخمسين ومائتين وألف"[1]، (16يوليو1842م) وهو تاريخ وصوله إلى طرابلس، إلا أن تعيينه والياً كان اعتباراً من 7 ربيع الثاني 1258هـ[2]، (20 مايو 1842م)، فيما يشير الرحالة غيرهارد رولفس بأن الوالي محمد أمين باشا وصل للولاية في شهر يوليو 1842م، واستمر في إدارة الولاية حتى سنة 1846م[3]، حيث لازمت مسألة التأريخ لبداية ونهاية الولاة عهود كل الولاة العثمانيين، ويرجع ذلك للفرق الزمني بين صدور المرسوم السلطاني (الفرمان) بالتولية، وتاريخ وصول الوالي المعين لمقر عمله، وتكمن أهمية تحديد تاريخ بداية ولاية هذا الوالي أنه وصل للولاية في مرحلة دقيقة من تاريخها وتاريخ علاقة الليبيين بالسلطات العثمانية الحاكمة، وقبيل وصول هذا الوالي مباشرة تمكن الوالي السابق من القضاء على الشيخ عبد الجليل سيف النصر أحد زعماء القبائل الثائرة على السلطات العثمانية، وما رافق ذلك من عمليات تنكيل وتهجير للقبائل المتحالفة معه في وسط الولاية وجنوبها[4]، واتصفت عمليات إخماد هذه الثورة بكثير من القسوة المفرطة من جانب القوات العثمانية، والتي نفذت بتعليمات مباشرة من الوالي علي عشقر باشا، عززها بسن مجموعة من الضرائب التأديبية ضد المناطق الثائرة، والتي يهدف من ورائها إلى سلب ممتلكات القبائل الثائرة وإضعافها[5]، فكان وصول محمد أمين باشا والأوضاع مضطربة في طرابلس الغرب، والأهالي مشحونين ضد السلطة العثمانية التي اتخذت أسلوب المواجهة الأمنية والعسكرية منذ بداية هذا العهد، أي بعد أكثر من سبع سنوات، وتناوب خمسة ولاة فشلوا في إخماد الثورات وحركات التمرد ضدهم، ولم تجر أي محاولة لتحديث وإصلاح الأوضاع في الإيالة، لذلك فإن تولية محمد أمين باشا كان إيذاناً لبداية مرحلة جديدة من مراحل العهد العثماني الثاني في تقديرنا، والمعيار الذي اتخذناه لتحديد هذه البداية الجديدة للحكم على الإدارة العثمانية هو معيار قيام هذا الوالي بتطبيق التحديثات أو التنظيمات الخيرية

(1) أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مصدر سابق، ج. 1، ص 350.

(2) د. م. ت. ط. ملخصات عبد السلام أدهم الوثائقية، ص 2.

(3) غيرهارد رولفس، رحلة من طرابلس إلى الاسكندرية، ترجمة عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2002، ص57-58.

(4) عبدالرحمن تشايجي، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة: علي اعزازي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1993م، ص40.

(5) عمر علي بن إسماعيل، التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا، مرجع سابق، ص 123.

العثمانية "وبذل هما جليلة في سبيل الأعمال التي تجلت العادة للإيالة، فاستحق بها لقب المنظم الحقيقي للبلاد"[1]، ارتبطت أهم اعمال محمد أمين باشا بتأسيس القائمقاميات والمديريات، وتأسيس مجالس "الشورى" الاستشارية في كل وحدة من تلك الوحدات الإدارية التي كانت من أهم التحديثات العثمانية التي عرفتها الولاية، وكان لها تأثيرات إيجابية في استقرار الأوضاع المضطربة، ومن الواضح أنها كانت تهدف إلى اشراك الأهالي في إدارة شؤونهم المحلية، تناغماً مع إعلان (خط كلخانة 1839م) الذي دعا صراحة إلى إشراك أهالي الولايات في الإدارة المحلية[2]، لذلك وجّه الوالي نداءً إلى مشائخ القبائل والأعيان والوجهاء وغيرهم من القوى الاجتماعية الليبية الفاعلة، بضرورة تشكيل مجالس استشارية (شورى) في القائمقاميات والمديريات في الولاية في أغسطس 1842م[3]، أي في بداية ولايته وفي هذا دلالة على أنه ينفذ سياسة للدولة العثمانية التي تهدف في إطارها العام إلى الحد وتقييد صلاحيات الموظفين العثمانيين من الولاة، والقائمقامين، والمديرين في طرابلس الغرب، وهي مجالس استشارية تشرك القوى المحلية، وتقّيد قرارات أولئك الموظفين في إدارة الشأن المحلي ولو جزئياً في تلك المرحلة، وتمثلت هذه المشاركة في تولية كثير من شيوخ القبائل وأعيانها كأعضاء في مجالس الشورى المحلية، ويوثق الأنصاري لهذه السياسة بقوله: " وولي من معتبري الأهالي قائمقامين ومديرين بكفائل قوية، واجتهد في المواد السائرة"[4] حيث يختزل هذا النص جل التحديثات والإصلاحات التي أنجزها محمد أمين باشا في أثناء ولايته التي امتدت لأربع سنوات وإحدى عشر شهراً [5]، وهذه الولاية قصيرة نسبياً بالمقارنة بتلك التحديثات التي أنجزت في عهده والتي جعلت منه أهم الولاة التحديثيين الذين تبنوا ونفذوا سياسة الإصلاح في ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، بل عدّ بعضهم أن ليبيا لم تدخل فعلياً تحت الحكم العثماني المباشر إلا في عهد هذا الوالي[6]، وعلى الرغم من كل ذلك فإن محمد أمين باشا لم يتخلّ تماما عن سياسته القمعية التي تستهدف ملاحقة بقايا القوى القبلية المناوئة للسلطة العثمانية في الجبل الغربي وفزان، نجاحات مرتبطة إلى حد كبير بإشراك العناصر المحلية أمنيا وإداريا في إدارة شؤون الأقاليم الثائرة.

1() محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة: عبد السلام أدهم، ومحمد الأسطى، منشورات الجامعة الليبية, كلية الآداب، بنغازي، 1970م، ص 174.

(2) ينظر: الدستور، مجموعة من التنظيمات والتشريعات العثمانية التي أصدرتها الدولة لعثمانية في القرن التاسع عشر، ترجمها إلى العربية: نوفل نعمة الله نوفل، راجعها: خليل الخوري، المطبعة الأدبية بيروت1310هـ-1883م)، ج1، ص12، وسيشار إليها في الهوامش التالية بـ(الدستور).

3() د. م. ت. ط. ملف عهد الوالي محمد أمين باشا رقم 581، نداء من الوالي لكافة المشائخ والأعيان لتشكيل مجالس الشورى المحلية بتاريخ رجب 1258هـ (أغسطس 1842م).

4() أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مصدر سابق، جـ 1، ص 350.

5() د. م. ت. ط. ملخصات عبد السلام أدهم التاريخية، ص 2.

6() عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، مرجع سابق، ص 199.

فقد أصدر الوالي قرار تعيين الضابط حسن بك البلعزي قائمقام على قائمقامية فزان المستحدثة في رجب 1259 هـ (يوليو 1843م)[1] وهذا التعيين يطرح عدداً من التساؤلات، نظراً لأن حسن البلعزي ينحدر من أحد العصبيات المحلية، وكان من قيادات الباشوات القرمانليين السابقين، ويرجع البعض تسليم إدارة قائمقامية فزان إلى البلعزي إلى أنه تكريم واعتراف بجهوده في إخماد ثورة عبد الجليل سيف النصر، وتوطيد أركان الإدارة العثمانية، ومطاردة القبائل والعصبيات المناوئة لها، وأعقب هذه التولية إحراز حسن البلعزي على لقب (الباشوية) اعترافا بجهوده، وإخلاصه، وكفاءته العسكرية [2]، كما جرى تعيين قاسم باشا بيري قائمقام على قائمقامية الجيل الغربي التي كانت لا تزال تعاني من تبعيات ثورة الشيخ غومة المحمودي، الذي ينحدر من عصبية القائمقام نفسها[3] والذي ساند الجهود العثمانية لإخماد تلك الثورة[4]، وهذان النموذجان للاستعانة بعناصر محلية في إدارة هذه الأقاليم المهمة من الناحية السياسية والاقتصادية يجعل القول بأن التعيين جاء تكريماً لهاتين الشخصيتين فيه تبسيطاً ظاهرياً للأبعاد الحقيقية لهذه الخطوة التي أقدم عليها محمد أمين باشا، وهو المدرك لحجم المخاطر المحلية، وأنه جاء لهذه الولاية ليؤسس لإدارة عثمانية مركزية، ويعبر عن ذلك في إحدى رسائله بالقول بصيغة الجمع : "لأن نحن ما قدمنا من طرف الدولة العلية إلا لأجل راحة الفقراء والمساكين، واتباع شريعة سيد المرسلين، وما أنتم إلا أولادنا، وخدامنا ولا لنا عليكم زيادة"[5].

إن التفسير الأقرب لوقائع الأحداث أن استعانة الوالي الجديد بهذه العناصر المحلية التي له خبرة عسكرية، وتجربة طويلة في مقاومة وإخماد حركات التمرد التي تقودها العصبيات القبيلة البدوية التي ينحدرون منها، وهذه المؤهلات كانت وراء قرارات الوالي لتعيينهما في قيادة الإقليمين اللذين عرفا أخطر ثورتين ضد الحكم العثماني المباشر منذ سنة 1832م، حيث كانت الحاجة لمثل هذه القيادات في المرحلة الانتقالية، كما يمكن تفسير هذه الخطوة بأنها تأتي في إطار السياسة العثمانية الهادفة إلى إشراك السكان المحليين الليبيين في إدارة شؤونهم، في القائمقاميات والمديريات والمجالس التي استحدثت، وقد لاقت هذه

(1) د.م.ت.ط، وثيقة غير مصنفة، تقرير من وفد الوالي إلى فزان بتاريخ 2رجب 1259 هـ(29 يوليو1843م).

2() جيمس ريتشاردسن، ترحال في الصحراء، ترجمة: الهادي أبو لقمة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1993، ص 496.

3() د.م.ت.ط، وثيقة غير مصنفة، رسالة من قاسم بيري قائمقام الجبل الغربي بشأن تحركات المعارضين في جفارة الزاوية.

4() محمد أمحمد الطوير، ثورة الشيخ غومة المحمودي، مرجع سابق.

5() د. م. ت. ط. ملف عهد الوالي محمد أمين باشا رقم 581، رسالة من قائمقام بنغازي بشأن مضمون الاتفاق الذي تم مع قبائل سرت المهاجرة بتاريخ 21 شعبان 1258هـ(سبتمبر 1842م)، ص 19.

المبادرة ارتياحا في الإيالة[1]، لقد ارتبط بتأسيس القائمقاميات والمديريات تأسيس مجالس "الشورى" الاستشارية في كل وحدة من تلك الوحدات الإدارية، وتعدد الشواهد الوثائقية التي يعبر فيها الوالي عن حرصه الشديد على استكمال تشكيل هذه المجالس، ومنها رسالته إلى أهالي غدامس في ذي الحجة 1258هـ (يناير 1843م) والتي جاء فيها : "أعلامكم أننا منذ قدومنا من طرف الدولة العثمانية العلية والسلطنة السنية لإيالة طرابلس الغرب ... إن كان سلطان السلاطين قد انتخب مجلس الشورى الخيرية في دار الخلافة العلية، وفي سائر الممالك الإسلامية لأجل أن يقع بذلك الصلاح والسداد على الأمة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، حتى نحن بهذا الموجب الذي بيناه لكم جعلنا ترتيب مجلس الشورى في سائر إيالة طرابلس الغرب"[2] وعلى خلفية هذا التوجه العثماني والولائي تأسست مجالس الشورى (الإدارية) في القائمقاميات والمديريات المختلفة، والتي ضمت إلى جانب الأعيان والمشائخ، عدداً من الأعضاء هم: القاضي، والمفتي والعلماء، و"الأكابر والأعيان"[3] الفاعلين المحليين في مجتمعهم، وهذه الخطوة في اعتقادنا من العوامل الرئيسية للنجاحات الإدارية والتحديثية لهذا الوالي.

وأدخل الوالي أصولاً جديدة لجباية الضرائب، ونظم طرائق تسوية الضرائب المتراكمة في ذمة الأهالي، وكيفية تعديلها، من خلال دمج شيوخ القبائل في هرم السلطة الإدارية العثمانية، بعد أن كانت وظيفة ومنصب (شيخ القبيلة) خاضع لإفرازات القبيلة والتراتبية الاجتماعية التقليدية فيها، حيث انتهج سياسة جديدة أدت إلى احتواء شيوخ القبائل في التشكيلات الإدارية المستحدثة بما فيها منصب (المشيخة) الذي أصبح منصباً رسمياً يتطلب اعتماده من قبل والي الولاية، وأن يصدر لشيخ القبيلة أمراً ولائياً (بيورلدي) يعتمده كشيخ للقبيلة بوصفه قاعدة هرم السلطة الإدارية العثمانية في الولاية ذات التركيبة القبلية في نسيجها الاجتماعي المؤثرة في استقرار الحكم العثماني، لذلك صار اعتماد شيوخ القبائل رسمياً بأن يصدر أمر ولائي لكل شيخ في مقابل تعهده بالمحافظة على الأمن والاستقرار والولاء للدولة العثمانية، وتولي مسؤولية جمع العائدات الضريبية الأميرية والأعشار الشرعية من أفراد قبيلته[4] بعد ربط أو إلزام

1() د. م. ت. ط. وثيقة غير مصنفة، عريضة من أعيان ومشائخ الجبل الغربي إلى محمد أمين باشا يشكرونه على تحديثاته بتاريخ 24 شعبان 1258هـ (1 أكتوبر 1842م).

2() د. م. ت. ط. وثيقة غير مصنفة، تعليمات من الوالي محمد أمين باشا لأهالي غدامس في كيفية تشكيل مجلس شورى المديرية بتاريخ 17 ذي الحجة 1258هـ (3 يناير 1843م).

3() د. م. ت. ط. ملف عهد الوالي محمد أمين باشا رقم 581، رسالة من الوالي بشأن ترتيب مجالس الشورى في طرابلس الغرب بتاريخ الجمعة 25 شعبان 1258هـ (1 أكتوبر 1842م) ص 17.

4() د. م. ت. ط. المصدر السابق نفسه، أمر ولائي بتعيين عدد من مشائخ ناحية جنزور والطويبية في رجب 1259هـ (أغسطس 1843م) ص 5.

هؤلاء المشائخ وغيرهم من الموظفين وأعضاء مجالس الشورى المحلية بتقديم كفلاء ضامنين لهم من الشخصيات المعتبرة القادرة ماليا على تحمل سداد أي عجوزات أو اختلاسات مالية قد يقدم عليها الشيخ المكفول، وهذا ما تشير المصادر التاريخية " كفالات قوية مديرين محليين وأعضاء"[1] وصار الحصول على الكفيل الضامن عرفاً إدارياً عثمانياً في الإيالة في هذا العهد.

ويجدر بنا الإشارة إلى أن دمج شيوخ القبائل وإدراجهم في الجهاز الإداري العثماني يُعد أحد مظاهر التحول التدريجي لمنصب شيخ القبيلة الذي نزعه من مكانته الاجتماعية (السامية) المتوارثة المحاطة بالوجاهة والمكانة الاجتماعية، إلى مكانة وظيفية جديدة أثرت في البنية الاجتماعية للقبيلة الليبية في العقود اللاحقة، حيث أصبح السعي للحصول على المشيخة واعتمادها من قبل السلطات العثمانية الهم الأول لكثير من الأعيان والفئات الاجتماعية الطامحة، الذين سمح لهم هذا المنصب في مراحل لاحقة بالتدرج في سلك الإدارة الاجتماعية المحلية داخل المجالس والإدارات والوظائف المستحدثة، وكانت في تقديرنا من العوامل الرئيسية لنجاح محمد أمين باشا في التحول بالعلاقة القائمة بين القبائل الليبية والسلطة العثمانية من حالة النفور والصدام إلى حالة الولاء والرضوخ لمطالب السلطة العثمانية، والتي عبرت عنها إحدى المصادر التاريخية بأن من مكاسب محمد أمين باشا أنه " تمكن من جمع قلوب كافة الناس بالصلح والمسالمة "[2]، فقد تبنى محمد أمين باشا أسلوب المصالحة مع القبائل المتمردة على السلطات العثمانية التي أجبر كثيراً منها على مغادرة أراضيها أثناء حملات الولاة السابقين، لاسيما في عهد علي عشقر باشا، الذي قمع التحالف القبلي الذي كان يتزعمه عبد الجليل سيف النصر من قبائل أولاد سليمان والقذاذفة وغيرهم ممن أجبرتهم المعارك مع الجيش العثماني على الهجرة ومغادرة مناطقهم، لذلك أمر الوالي عقب توليه الولاية بإعادة توطين تلك القبائل في مناطقهم في سرت التي كانت خاضعة للسلطات الإدارية في قائمقامية بنغازي، حيث أمر قائمقام بنغازي بالإجماع بمشايخ قبائل القذاذفة، وأولاد سليمان، والزوية، من أجل الاتفاق معهم على عودتهم وإعادة توطينهم في وطنهم سرت في مقابل إعلان ولائهم للدولة العثمانية، وهذا ما أفضى إليه الاجتماع، في مقابل تعهد السلطات بإنشاء قصر سرت ليكون إدارة محلية في المنطقة، وإعفاء تلك القبائل من الضرائب لمدة سنة كاملة، وبعدها يؤدونه ما كانوا يوده من ضرائب في السنوات السابقة، ومما جاء في نص هذا الاتفاق الذي تم بحضور : "الحضر والبادية، وإن ما عندكم خلاف في الطاعة إلى الدولة العلية، وواقفين في ذلك، فهذا هو المأمول منكم، والمقطوع به

1() أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب، مصدر سابق، جـ 1، ص 350، عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، مرجع سابق، ص 199

(2) محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، مصدر سابق، ص 174.

عليكم، وحتى نحن لأجل عماركم وراحتكم أمرنا ببناء قصر في سرت وساير الهمة في تتميمه، تحضروا إلى أرضكم حتى لم نأخذ منكم شيء إلى تمام سنة كاملة، وتكونوا امنين مطمئنين في ظل الدولة العلية، ومن بعد السنة لم نأخذ منكم إلا ما كنتموا تعطوه في السنين الماضية، ولم يصر عليكم ظلم مثل الظلم الذي صار عليكم في زمان عبد الجليل وتكونوا بالأمن والأمان"[1].

في السنوات اللاحقة حدث تطور كبير في دور القبيلة الليبية ومكانتها في علاقتها بالسلطة الحاكمة لاسيما بعد صدور قانون تنظيم الولايات العثماني في 7 جمادى الآخر 1281هـ/6 نوفمبر 1864م[2]، و بموجبه قسمت الدولة العثمانية إلى ثلاثين ولاية، ومنها طرابلس الغرب التي يرتبط فيها سريان هذا التنظيم الجديد بعهد الوالي محمد نديم باشا (1860– 1866م)، الذي استأنف في عهده إعادة تنظيم الإيالة[3] ، وكان صدوره جزءاً من العمليات العثمانية الواسعة في تنظيم شؤون الدولة وضبط مركزيتها الإدارية على الأقاليم العثمانية كافة، كما كان القانون يهدف إلى تصفية التنظيم القديم، وتحديد الصلاحيات للموظفين الإداريين العثمانيين الجدد كالولاة ، والمتصرفين والقائمقاميين، والمديرين، وقد اعتمد هذا القانون في أحكامه على التنظيم الإداري الفرنسي[4]، واستجابة لهذا القانون شرع الوالي محمود نديم باشا في تنفيذ مضمون هذا القانون في إيالة طرابلس الغرب، وكانت الخطوة الأولى بتحويل إيالة طرابلس الغرب إلى "ولاية " عثمانية في نوفمبر1864م[5].

إن مسألة الأمن والاستقرار تعد من أبرز خصائص نظام الحكم العثماني[6]، وهي الخاصية التي كانت هاجس ولاة طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني، خشية انحسار السلطة العثمانية وتراجعها على بعض المناطق القريبة، أو البعيدة عن مركز الولاية، وكان لهذه المخاوف تأثير كبير على التشكيلات الإدارية في الولاية، حيث عمل الولاة على استحداث وحدات إدارية جديدة في المناطق النائية

1() د. م. ت. ط. ملف الوالي محمد أمين باشا رقم 581، نص اتفاق قائمقام بنغازي مع شيوخ قبائل سرت بتاريخ 21 شعبان 1258هـ (17سبتمبرم 1843م) ص 19.

(2) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، دار المعارف بمصر، القاهرة 1969م، ص66.

(3) أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، المصدر السابق جـ1، ص377.

(4) سيار الجميل، تكوين العرب الحديث (دار الشروق ،عمان1997م) ، ص 400.

(5) د.م.ت.ط. ملف الوالي محمود نديم باشا، رسالة من الوالي إلى الصدر الأعظم بخصوص تنفيذ الأمر بتحويل طرابلس الغرب إلى ولاية عثمانية بتاريخ 13 جماد الآخر 1282هـ (13 نوفمبر 1864م) .

(6) إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني1516–1916م، جامعة الموصل، الموصل 1986م، ص70.

التي شهدت اضطرابات، فقد استحدث الوالي محمد أمين باشا مديرية "المجيدية" في منطقة أبو نجيم بسرت[1] عقب القضاء على حركة عبد الجليل سيف النصر الذي اتخذ من هذه المنطقة النائية قاعدة لتحركاته على السلطات العثمانية في الولاية[2]، وكذلك الحال بالنسبة لمنطقة سهل الجفارة، فنتيجة للاعتداءات القبلية التي كانت تحترفها بعض القبائل الحدودية التونسية ممثلة في غارات قبائل ورغمة على منطقة سهل الجفارة والجبل الغربي، وما خلف ذلك من اضطرابات في هذه المناطق[3] ما دفع بالسلطات العثمانية في الولاية إلى استحداث وحدة إدارية جديدة هي "قضاء الحوض" سنة 1290هـ (1873م)[4] في منطقة لم تعرف قبل ذلك، وجود أي وحدة إدارية منها، وكان الغرض الرئيس لتأليف هذا القضاء حفظ الأمن، والاستقرار خلال تثبيت هذه الوحدة الإدارية.

وقد نجحت تشريعات عهد التنظيمات في إضعاف وتقويض سلطة القبيلة وشيخها لصالح سلطة الدولة الإدارية والقضائية، لاسيما في المناطق الريفية الزراعية حيث أصبح شيخ القبيلة محل شكاية وتتبع قضائي وإداري وأصبح أفراد قبيلته باستطاعتهم مقاضاة شيخهم بحيث قوضت نفوذ شيوخ القبائل التقليدي، وأحدثت التنظيمات العثمانية انقسامات قبلية متعددة[5]، وكان التغيير الأهم الذي أدخل على مشيخة القبائل قد ترتب عليها إحداث العديد من المتغيرات، سواء فيما يتعلق بالكيفية التي يختار بها شيخ القبيلة أو على القبيلة نفسها كونها وحدة متماسكة، وجاء كل ذلك ضمن التنظيمات العثمانية الجديدة التي بدأت تأخذ طريقها إلى التنفيذ في طرابلس الغرب، بموجب نظام الولايات العثماني لسنة 1864م، إذ قسم القضاء "...إلى قرى، وتكون في كل قرية إدارة بلدية ..."[6]، ولم يتضمن نظام الولايات الذي يعد الأساس الذي تشكلت بموجبه الإدارة العثمانية في مختلف الولايات وملحقاتها– لم يتضمن أية إشارة إلى وضع القبيلة في وسط التشكيل الإداري المستمّد في معظم مواده من التنظيم الإداري الفرنسي، بفضل جهود

(1) د.م.ت.ط. وثيقة غير مصنفة تعليمات من الوالي محمد أمين باشا لقائمقام بنغازي بتعمير ناحية أبي نجيم وحث قبيلة المغاربة للإقامة فيها بتاريخ 12شوال 1262هـ (2 أكتوبر 1846م)

(2) د.م.ت.ط. ملف المراسلات المتبادلة مع لواء الجبل الغربي لسنة1290هـ بشأن تشكيل قضاء الحوض وإلحاقة بمتصرفية الجبل الغربي بتاريخ 29 رمضان 1290هـ(19–نوفمبر 1873م).

(3) عبد الرحمن تشايجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية، ترجمة: عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية تونس، 1973م ،ص 178.

(4) د.م.ت.ط. ملفات النواحي الداخلية ملف رقم 3 وثيقة رقم 87 بشأن تحويل وتشكيل العجيلات إلى قضاء بتاريخ 3 تشرين أول 1296مالية(أكتوبر 1880م).

(5) د.م ت، ط، ملف المراسلات المتبادلة بين الاقضية لسنة(1298مالية) رقم 10عموم، الولاية تطلب مراجعة وتدقيق كفالات المأمورين وشيوخ القبائل بتاريخ 28شباط 1298مالية(الموافق 12 مارس 1883م)

(6) ينظر المادة رقم 4 من نظام الولايات لسنة 1864م الدستور، المصدر السابق، جـ1، ص382.

مدحت باشا الذي نفّذ هذا التنظيم الإداري الجديد في ولاية الدانوب عندما كان والياً عليها (1864-1868م)[1]، وهو التنظيم الذي لم يعر الأوضاع الاجتماعية في طرابلس الغرب أي اهتمام، في الوقت الذي كانت الولاية ملزمة بتنفيذ هذه الإصلاحات الإدارية الجديدة، فكان من أبرز الصعوبات التي واجهت تنفيذه أن التنظيم الاجتماعي القبلي لا يشمل بأي حال من الأحوال النواحي والقرى والشوارع، بل القبيلة*، فسعى ولاة الولاية إلى تكييف التشريعات بحيث يتلاءم نظام الولايات مع الأوضاع القائمة في طرابلس الغرب، فعدّت القبيلة في بعض المناطق، قضاء إدارياً متكاملاً ، فصار بموجبها شيخ القبيلة قائمقاماً لهذا القضاء[2]، وفي حالات أخرى عُدّت القبيلة "ناحية" إدارية وشيخ القبيلة مديراً لهذه الناحية[3]. وفي حالات أخرى تعاملت السلطات مع القبيلة على أنها قرية، وشيخ القبيلة يرأس هذه القرية، ويجري على شيخ القبيلة ما يجري على رئيس مجلس القرية في الترشيح والانتخاب والمسؤوليات المالية تجاه الإدارة المالية، وقد نظم نظام إدارة الولايات العمومية لسنة 1870م ذلك، إلا أنّ التطبيق العملي في الولاية كان لحد ما بعيداً جداً عن هذه التنظيمات، سوى ما يخص تعيين شيخ القبيلة، فقد أصبح تعيين شيخ القبيلة يتم بالانتخاب الفعلي من أفراد القبيلة، ويتم هذا الانتخاب بإذن من مجلس إدارة القضاء التي تضع نماذج خاصة بعملية الانتخاب تسمى "جدول الانتخاب" الذي يحرر به أسماء المرشحين لمشيخة القبيلة، بأن لا يقل المرشحون عن ثلاثة أشخاص[4] ممن "يكونون من أصحاب العلاقة وتبعتهم للدولة العليا ومن الأشخاص الذين ليسوا بأقل من سن الثلاثين ويعطون لا اقل من مائة قرش ويركو سنوياً إلى الدولة رأسا"[5]، وإن كانت شروط التبعية، والسن قد تتوفر في كثير من أفراد القبيلة، غير أن الشرط الضريبي

(1) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات التركية العربية، دار النهار للنشر، بيروت د.ت، ص37.

(*) القرية وفقاٍ لنص التنظيم العثماني:" كل خمسين بيتاً لا أقل من القصبات والمدائن" ومن مجموع القرى تتشكل الناحية أو القضاء (الدستور جـ1 ص382) غير أن التنظيم الاجتماعي والإداري في طرابلس لم يعرف تاريخياً بل كانت القبيلة هي المحور التنظيمي الاجتماعي والإداري في معظم ملحقات الولاية فيما عدا طرابلس مركز الولاية التي عرفت المحلات والشوارع.

(2) د.م.ت.ط، ملفات الضرائب، وثيقة غير مصنفة، رسالة من متصرف بنغازي بخصوص مرتبات الضبطية المستخدمين في قضاء "الحاسة" بتاريخ 11مارث 1289مالية (24 مارس 1873م).

(3) د.م.ت.ط، ملفات الشؤون الداخلية، ملف رقم 7، وثيقة رقم 192 بشأن قرار مجلس إدارة الولاية بتشكيل قائمقامية الحوض في سنة 1290هـ (1873م).

(4) د.م.ت.ط، ملف شيوخ القبائل ،جدول انتخاب قبيلة أولاد سالمة بتاريخ 17رجب1302هـ(1مايو1885م)

(5) ينظر المادة 64 من نظام إدارة الولايات العمومية لسنة1870م الدستور، المصدر السابق، جـ1، ص392.

قلما يتوفر إلا في بعض من أصحاب الممتلكات الكبيرة، كما أن الشروط تشمل كذلك أفراد القبيلة، المشاركين في عملية الانتخاب الذين يشترط أن يكونوا من الذكور الذين تزيد أعمارهم على الثماني عشرة سنة، ويؤدون ويركو سنوي يزيد عن الخمسين قرشاً[1] أي أنه يشمل الذين يؤدون ضريبة سنوية عن الممتلكات والعقارات، وهذا بالطبع لا يتسنى لكثير من أفراد القبيلة، وهذا ما يرد في سجلات ضريبة الويركو العثمانية، فمن ضمن 73 شخصاً أدوا ضريبة الويركو من قبيلة "أولاد حوية" في سنة 1308مالية (1892م) لا يحقّ إلا لحوالي 62 فرداً من القبيلة المشاركة في عملية الانتخاب؛ لعدم تأديتهم للضريبة المحددة بموجب هذه المادة[2].

نتائج ختامية:

بعد هذا العرض التاريخي الذي حاولنا من خلاله الاختزال في الوقائع والأحداث والتركيز قدر الامكان على الدلائل حول القبيلة الليبية وعلاقتها بالسلطة الحكمة في ليبيا منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى مطلع القرن العشرين اتضح لنا جملة من النتائج التي تحتاج إلى المزيد من الدراسات المعمقة للتأكيد، أو لعل من أهمها:

- إن القبيلة في المجال الجغرافي والاجتماعي والسياسي الليبي هي حقيقة وتكوين اجتماعي أصيل كثيرا ما عمدت بعض الدراسات التاريخية إلى تهميشه وتجاوزه في سيرورة الحدث التاريخي الليبي، وحالة الصدام المستمر بينها وبين السلطة الحاكمة، عندما تتضرر مصالحها أو تلمس حالة الضعف والانحلال في تلك السلطة التي لم تكن تعترف بالقبيلة في الأوضاع المستقرة، وفي ذات الوقت يلج إليها الساعون إلى السطلة لاستغلالها وتوظيفها في صراعات أطراف السلطة، ومن ثم ترجع القبيلة إلى حالة الإقصاء والخشية من النخب القبلية التي كان الآليات الاجتماعية على إنتاجها في كل مرحلة من مراحل التاريخ الاجتماعي الليبي المديد.
- تعمدت السلطة في ليبيا خلال القرن التاسع عشر على اتباع أساليب مختلفة في تعاطيها مع الشأن القبلي الليبي، انطلاقا من الأساليب والوسائل التقليدية القائمة على القمع و إرضاخ القبيلة لمتطلباتها من إعلان الولاء وإداء الضرائب الاعتيادية والقمعية ورفد الحملات والمحلات العسكرية بالمقاتلين

(1) ينظر المادة 60 من نظام إدارة الولايات العمومية، الدستور، المصدر السابق، جـ1، ص392.

(2) د.م.ت.ط، سجلات الضرائب العثمانية ، سجل ضريبة الويركو عن سنة 1308 مالية(1892م) ص 53، قارن ذلك بجدول انتخاب قبيلة أولاد حوية البلاعزة الذي جرى في شباط 1308 مالية (فبراير-1892م).

القبليين، باستخدام كل الوسائل الممكنة، وكانت تلجأ في كثير من الأحيان إلى أساليب القمع والاغتيال المتعمد والنفي والإبعاد لاسيما للزعامات وشيوخ القبائل المناوئة للسلطة، أو التي يشك في تحول ولائها للسلطة الحاكمة لاسيما في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وظلت نجاحاتها مرهونة بحصولها على دعم مكونات قبلية محلية منافسة أو معادية للقبيلة المستهدفة من خلال تبني سياسة اختراق التشكيلات القبلية ومعرفة موروثاتها العدائية.

- منذ عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر بدأت ملامح التحول التدريجي في السياسات التي تتبناها السلطة اتجاه القبيلة الليبية، لاسيما في أعقاب سريان التنظيمات والإصلاحات العثمانية الجديدة في الولاية من خلال محاولة إدماج القبيلة في آليات عمل السلطة المحلية المستحدثة، واستطاعت السلطة من إحداث تكيّف تنظيمي للتشريعات العثمانية، حتى تستوعب من خلالها النخب القبلية في هرم الإدارة المحلية في الولاية، والتي مكنتها من احداث اختراق كبير للتشكيلات القبلية، من خلال احتكارها لمسألة الاعتراف واعتماد شيخ القبيلة، ومنحه سلطات إدارية واسعة في التزام الجباية الضريبية من مكونه القبلي وبحيث تحوّل منصب شيخ القبيلة إلى منصب محل تنافس وتقاض وانشقاق داخل القبيلة الواحدة.

وعضدت السلطة هذا الاتجاه التنظيمي باعتماد مبدأ (الانتخاب) في تنصيب شيخ القبيلة، واستخدم مصطلح الانتخاب بمعنيين، فحينا بمعنى الاختيار والانتقاء من بين النخب القبلية التي تؤدي للسلطة قيماً ضريبية محددة ولديها ممتلكات كافية، ولها القدرة على تقديم كفلاء معتبرين كضامنين أمام السلطة، وشهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر استخدام الانتخاب بمعنى الاقتراع المباشر لعدد من المرشحين لمنصب شيخ القبيلة، الأمر الذي أدرج منصب شيخ القبيلة في إطار المنافسة والانقسام لأجل الفوز به، لاسيما في الحواضر والأرياف القريبة من مركز السلطة، وتوثّق العديد من الجداول الانتخابية تنظيم انتخابات فعلية في ترهونة وتاجوراء والزاوية والمناطق المحيطة بطرابلس، وليس لدينا ما يؤكد تعميم هذه التجربة على التكوينات القبلية في المناطق البعيدة عن مركز السلطة.

ثبت بالمصادر والمراجع

1. إ. ايفانز برتشارد، برقة القبائل البرقاوية وتفريعاتها، ترجمة: إبراهيم المهدوي، مكتبة17 فبراير، بنغازي، 2009م.
2. إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني1516-1916م، جامعة الموصل، الموصل 1986م.
3. إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، ترجمة: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، ط2، 1991م.

4. أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس، د.ت، ج1.
5. إسماعيل كمالي، وثائق نهاية العهد القرمانلي، ترجمة: محمد مصطفى بازامة، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1965م.
6. أسمهان عبد الجليل، الحياة الاجتماعية في طرابلس الغرب من خلال كتابات الجغرافيين والرحالة المغاربة حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد 51، سبتمبر – ديسمبر 2023م.
7. البشير علي الكوت، ليبيا الهوية والاستبداد والثورة، دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس،2012م.
8. جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869–1917م، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991م.
9. جيمس ريتشاردسن، ترحال في الصحراء، ترجمة: الهادي أبو لقمة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1993.
10. الحبيب القرمانلي، الحضور العثماني بأفريقيا الشمالية "قيام الدولة القرمانلية بالأناضول التركي الإيالة الطرابلسية، دار الفرجاني، طرابلس، ودار أليف، تونس 1998م.
11. حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية، تحقيق: عمار جحيدر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2001م، ج2.
12. حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية، تحقيق: محمد الأسطى، عمار جحيدر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1984م، ج1.
13. د. م. ت. ط. المصدر السابق نفسه، امر ولائي بتعيين عدد من مشائخ ناحية جنسرون والطقبية في رجب 1259هـ (أغسطس 1843م).
14. د. م. ت. ط. ملخصات عبد السلام أدهم التاريخية.
15. د. م. ت. ط. ملف الوالي علي عشقر باشا، دفتر ضرائب سنة 1258هـ(1842م).
16. د. م. ت. ط. ملف الوالي محمد أمين باشا رقم 581، نص اتفاق قائمقام بنغازي مع شيوخ قبائل سرت بتاريخ 21 شعبان 1258هـ (17سبتمبرم 1843م) .
17. د. م. ت. ط. ملف عهد الوالي محمد أمين باشا رقم 581، رسالة من الوالي بشأن ترتيب مجالس الشورى في طرابلس الغرب بتاريخ الجمعة 25 شعبان 1258هـ (1 أكتوبر 1842م).
18. د. م. ت. ط. ملف عهد الوالي محمد أمين باشا رقم 581، رسالة من قائمقام بنغازي بشأن مضمون الاتفاق الذي تم مع قبائل سرت المهاجرة بتاريخ 21 شعبان 1258هـ(28 سبتمبر 1842م).
19. د. م. ت. ط. ملف عهد الوالي محمد أمين باشا رقم 581، نداء من الوالي لكافة المشائخ والأعيان لتشكيل مجالس الشورى المحلية بتاريخ رجب 1258هـ (أغسطس 1842م).
20. د. م. ت. ط. وثيقة غير مصنفة، تعليمات من الوالي محمد أمين باشا لأهالي غدامس في كيفية تشكيل مجلس شورى المديرية بتاريخ 17 ذي الحجة 1258هـ (3 يناير 1843م).
21. د. م. ت. ط. وثيقة غير مصنفة، عريضة من أعيان ومشائخ الجبل العربي إلى محمد أمين باشا يشكرونه على تحديثاته بتاريخ 24 شعبان 1258هـ.

22. د.م ت، ط، ملف المراسلات المتبادلة بين الاقضية لسنة(1298مالية) رقم 10عموم، الولاية تطلب مراجعة وتدقيق كفالات المأمورين وشيوخ القبائل بتاريخ 28شباط 1298مالية(الموافق 12 مارس 1883م).
23. د.م.ت. وثيقة غير مصنفة، رسالة من قاسم بيري قائمقام الجيل بشأن تحركات المعارضين في جفارة الزاوية.
24. د.م.ت.ط ملف الوالي علي عشقر باشا بيان بمقدار الضرائب التي جرى جبايتها من أهالي وطن الزاوية الغربية خلال حكم علي عشقر باشا في الفترة 1838–1842م .
25. د.م.ت.ط ملف الوالي محمد امين باشا رقم 581 ص5 رسالة من الوالي إلى الشيخ المرموري أحد مساعدي الشيخ غومة المحمودي بتاريخ 8 شعبان 1258 ه 13 سبتمبر 1842م.
26. د.م.ت.ط. ملف المراسلات المتبادلة مع لواء الجبل الغربي لسنة1290ه بشأن تشكيل قضاء الحوض والحاقة بمتصرفية الجبل الغربي بتاريخ 29 رمضان 1290ه(19–نوفمبر 1873م).
27. د.م.ت.ط. ملف الوالي محمود نديم باشا، رسالة من الوالي للمصدر الأعظم بخصوص تنفيذ الأمر بتحويل طرابلس الغرب إلى ولاية عثمانية بتاريخ 13 جماد الآخر 1282ه (13 نوفمبر 1864م) .
28. د.م.ت.ط. ملفات النواحي الداخلية ملف رقم 3 وثيقة رقم 87 بشأن تحويل وتشكيل العجيلات إلى قضاء بتاريخ 3 تشرين أول 1296مالية(أكتوبر 1880م).
29. د.م.ت.ط. وثيقة غير مصنفة تعليمات من الوالي محمد امين باشا لقائمقام بنغازي بتعمير ناحية ابي نجيم وحث قبيلة المغاربة للإقامة فيها بتاريخ 12شوال 1262ه (2 أكتوبر 1846م)
30. د.م.ت.ط، سجلات الضرائب العثمانية ، سجل ضريبة الويركو عن سنة 1308 مالية(1892م) ص 53، قارن ذلك بجدول انتخاب قبيلة أولاد حوية البلاعزة الذي جرى في شباط 1308 مالية (فبراير–1892م)
31. د.م.ت.ط، ملف شيوخ القبائل ،جدول انتخاب قبيلة أولاد سالمة بتاريخ 17رجب1302ه(1مايو1885م)
32. د.م.ت.ط، ملف مقاومة الشيخ غومة المحمودي، وثيقة رقم 118 موجهة إلى محمد باشا باي تونس للمطالبة بتعيين حسن بك القرمانلي على طرابلس الغرب بتاريخ ذي القعدة 1271ه أغسطس 1855.
33. د.م.ت.ط، ملفات الشؤون الداخلية، ملف رقم 7، وثيقة رقم 192 بشأن قرار مجلس إدارة الولاية بتشكيل قائمقامية الحوض في سنة 1290ه (1873م).
34. د.م.ت.ط، ملفات الضرائب، وثيقة غير مصنفة، رسالة من متصرف بنغازي بخصوص مرتبات الضبطية المستخدمين في قضاء "الحاسة" بتاريخ 11مارث 1289مالية (24 مارس 1873م).
35. د.م.ت.ط، وثيقة غير مصنفة، تقرير من موفد الوالي إلى فزان بتاريخ 2رجب 1259 ه(29 يوليو1843م).
36. دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، سجل سنة 1250–1225ه ورقة رقم(168)، السجل الذي نقل إليها نص هذا الفرمان المؤرخ في ربيع الأول1251ه (يوليو1835م). وسوف يشار لها هومش البحث بالاختصار المعتمد في الدراسات التاريخية الليبية وهو **(د. م. ت. ط)**.
37. الدستور، مجموعة من التنظيمات والتشريعات العثمانية التي أصدرتها الدولة لعثمانية في القرن التاسع عشر ترجمة: نوفل نعمة الله نوفل، راجعهما: خليل الخوري، المطبعة الأدبية بيروت1310ه–1883م).
38. رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وتونس، تحقيق: علي مصطفى المصراتي، الدار العربية للكتاب، ليبيا– تونس، 1976م.

39. رودلفو ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلية، ترجمة: طه فوزي، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1961م.
40. ريتشارد بنيل ، الضرائب في ليبيا أثناء حكم أشقر علي باشا، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، السنة 11- العدد الأول ، يناير 1989م .
41. زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات التركية العربية، دار النهار للنشر، بيروت د.ت.
42. سيار الجميل، تكوين العرب الحديث (دار الشروق ،عمان1997م).
43. شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة: محمد عبد الكريم الوافي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع الإعلان، طرابلس، ط2، 1983م.
44. شعبان محمود راشد، القبائل العربية الليبية في السودان الأوسط ودورها في تاريخ المنطقة، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، 2003م.
45. الشيباني بن بلغيث، كفاح الشيخ غومة بن خليفة المحمودي في الجنوب التونسي، ضمن بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر، الاطلسية للنشر، ومكتبة علاء الدين، صفاقس، 2001م.
46. طارق لعجال، القبيلة والدولة في تاريخ ليبيا الحديثة، قراءة خلدونية لتطور الدولة الليبية في العصر الحديث، مجلة المعيار، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية الإنسانية.
47. الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس من الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، 1970م.
48. عبد الرحمن تشايجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية، ترجمة: عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية تونس، 1973م.
49. عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، دار المعارف بمصر، القاهرة 1969م.
50. عبد القادر جامي، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى، ترجمة: محمد الأسطى، دار المصراتي، طرابلس، 1974م.
51. عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 4، 1997م.
52. عبد الله القويري، في معنى الكيان، محاولة نظرية لفهم الواقع الليبي، سلسلة كراسات ليبية(1)، مطابع دار لبنان، بيروت، د.ت.
53. عبد المولى الحرير، نظرة تحليلية لأبعاد سياسة يوسف باشا القرمانلي الاقتصادية على العلاقات الاجتماعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية المغربية، تونس، السنة 12- العدد37-38، جوان 1985م.
54. عبدالرحمن تشايجي، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة: علي اعزازي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1993م، ص40.
55. عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: عبد السلام أدهم، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1969م.
56. علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1998م.

57. عمر سعيد بغني، أصول حركة الصفوف وأثرها على حركة الجهاد الليبي، مجلة الشهيد، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، العدد الرابع، أكتوبر 1983م.
58. عمر علي بن إسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا، مكتبة الفرجاني، طرابلس 1966م.
59. عمرو سعيد بغنى، أبحاث في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1996م.
60. غيرهارد رولفس، رحلة من طرابلس إلى الاسكندرية، ترجمة عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2002.
61. فاتح رجب قدارة، الكراغلة في التاريخ الليبي الحديث، ضمن أعمال المؤتمر الدولي الخامس العرب والترك عبر العصور، جامعة قناة السويس. الإسماعلية،2013م.
62. فاتح رجب قدارة، حسن البلعزي في فزان1843–1857م، رجل دولة. أو أداة سلطة، مجلة الذاكرة الوطنية، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، الزاوية، ع5، يناير 2019م.
63. فاتح رجب قدارة، فزان اثناء العهد العثماني الثاني 1835–1911م، اطروحة دكتوراه غير منشورة قدمة إلى شعبة التاريخ بكلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس، في العام الجامعي 2011/2010م.
64. فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م.
65. فرج عبد العزيز نجم، القبيلة والإسلام والدولة، مكتبة 17 فبراير، بنغازي، 2011م.
66. كولافو لايات، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرهمانلي، ترجمة: عبد القادر المحيشي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988م.
67. محمد الطوير، الحركات الاستقلالية في الوطن العربي ضد حكم العثمانيين أسبابها، ضمن كتاب العلاقات العربية التركية، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1988م.
68. محمد الهادي عبد الله أبو عجيلة، النشاط الليبي في البحر المتوسط في العهد الأسرة القرمانلية، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي 1998م.
69. محمد امحمد الطوير، مقاومة الشيخ غومة المحمودي للحكم العثماني في إيالة طرابلس الغرب، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس، 1988م.
70. محمد بن حسن، القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، دار الرياح الأربع، تونس، 1986م.
71. محمد بن خليل غلبون، تاريخ طرابلس الغرب المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تحقيق: الطاهر الزاوي، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة 1349هـ.
72. محمد دراج، الدخول العثماني للجزائر ودور الإخوة بربروس شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.
73. محمد سعيد القشاط، الصحراء تشتعل، دار الملتقى للطباعة والنشر، قبرص، 1998م.
74. محمد نجيب ابو طالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002م.
75. محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002م.
76. محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة: عبد السلام أدهم، ومحمد الأسطى، منشورات الجامعة الليبية, كلية الآداب، بنغازي، 1970م.

77. مخلوف امحمد سلامة، الإصلاحات العثمانية وأثرها في ولاية طرابلس الغرب 1839-1911م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، جامعة (الزاوية)السابع من أبريل سابقا، 1997م.
78. مصطفى الشعباني، وفاضل فكيني، المنهج النقدي في التاريخ، الثابت والمتغير في المواقف والكتابات، دار الكلمة للطباعة والنشر، طرابلس، 2008م.
79. مليكة فرحات، القبيلة كتنظيم اجتماعي وحتمية تاريخية، مجلة أفكار وآفاق، جامعة الجزائر (2) أبو القاسم سعد الله، الجزائر، المجلد 10 ، العدد3 ، السنة 2022م.
80. منصور علي الشريف، عائلة المُكني، أبناؤها وأدوارهم في التاريخ الليبي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003م.
81. المولدي الأحمر، الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009م.
82. المولدي الأحمر، المؤرخ والحقيقة التاريخية والاستخدامات الاجتماعية للتأريخ في كتابتان محليتان لتاريخ مقاومة الاحتلال الايطالي في ليبيا بين سنتي 1922-1925م، ضمن كتاب الكتابات التاريخية في المغارب الهوية، والذاكرة والاسطوغرافيا، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2007م.
83. ن. إ. بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، منتصف القرن السادس عشر – مطلع القرن العشرين، ترجمة: عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1991م، ص 265 وما بعدها.
84. نجم الدين غالب الكيب، فصول في التاريخ الليبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا– تونس،1982م.
85. هند فتال ورفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، جروس برس، بيروت 1988م.
86. هنريكو دي أوغسطيني، سكان ليبيا، القسم الخاص بطرابلس الغرب، ترجمة: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا–تونس، ط2، 1978م.

الملاحق

نماذج ضوئية للوثائق التاريخية غير المنشورة التي تم توظفيها في البحث

ملحق رقم (1)

تعليمات من محمد أمين باشا والي ولاية طرابلس الغرب 1842-1846م أرسلها إلى أهالي غدامس يحثهم فيها على تشكيل مجالس الشورى "الإدارة" المحلية وفق التعليمات والإصلاحات والتنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية.

المصدر:

دار المحفوظات التاريخية بطرابلس (د.م.ت.ط). ملفات الشؤون الداخلية. ملف رقم (2) .وثيقة رقم47. تعليمات من الوالي محمد أمين باشا إلى أهالي غدامس في كيفية تشكيل مجلس شورى المديرية بتاريخ 17 ذي الحجة 1258هـ (20 يناير 1843م).

القبيلة اللبيبة والسلطة في القرن التاسع عشر، من التمرد إلى الاحتواء (دراسة في الوثائق التاريخية)

ملحق رقم (2)

من مظاهر إدماج العناصر الليبية في التشكيلات الإدارية العثمانية المستحدثة، موافقة الولاية على عملية انتخاب عدد من الأعيان ممن تتوفر فيهم الشروط " الحائزين الأوصاف المطلوبة" من اجل توظيفهم أعضاء في مجالس: الإدارة، و محكمة البداية ومجلس بلدية غريان، بتاريخ 28 شوال 1322هجري(22 كانون الأول 1320مالية(الموافق 6 يناير 1905م).

المصدر:

دار المحفوظات التاريخية بطرابلس (د.م.ت.ط)، ملفات المراسلات المتبادلة مع قائمقامية غريان رقم (333). بتاريخ 28 شوال 1322هجري(22 كانون الأول 1320مالية(الموافق 6 يناير 1905م).

القبيلة الليبية والسلطة في القرن التاسع عشر، من التمرد إلى الاحتواء (دراسة في الوثائق التاريخية)

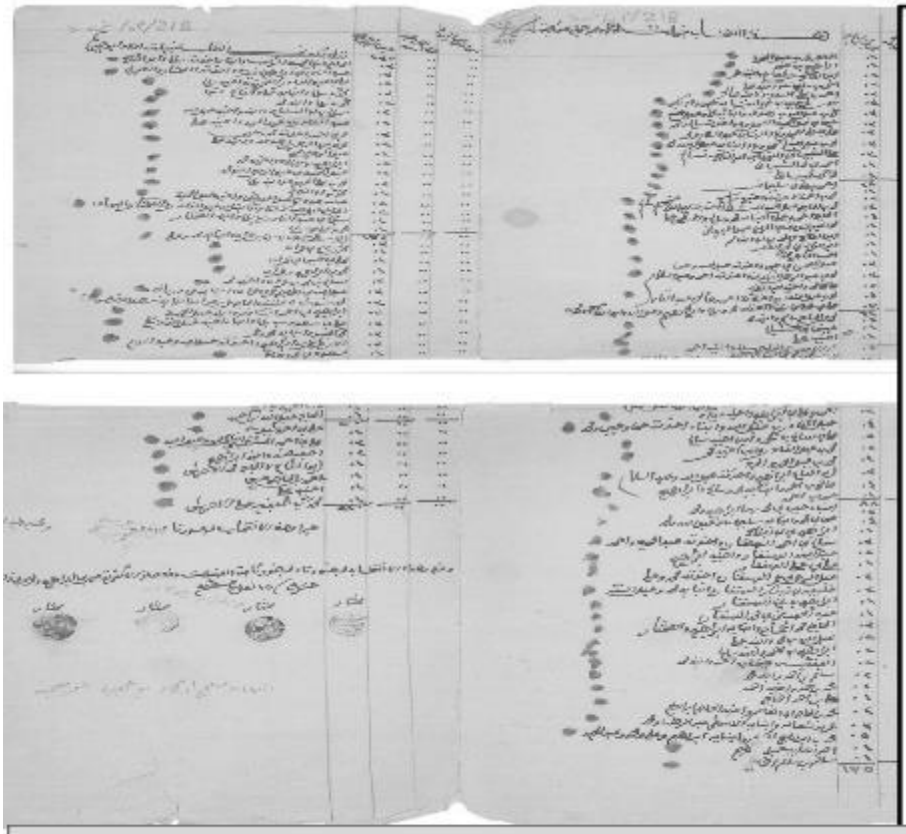

ملحق رقم (3)

دفتر عملية انتخاب شيخ قبيلة أولاد أبو حميرة عوسجة بالزاوية حيث يثبت كل فرد انتخابه للشيخ من خلال بصمة الأصبع أمام اسمه. ويلاحظ التوفيق بين متطلبات السلطة من حيث عدد المرشحين الثلاثة، وتوافق القبيلة على مرشح واحد حصل على (120) صوت وهم كل المشاركين في عملية الانتخاب.

المصدر:

دار المحفوظات التاريخية بطرابلس (د.م.ت.ط). ملفات الشؤون الداخلية. ملف رقم (2) .وثيقة رقم218 . انتخاب شيخ قبيلة في قائمقامية الزاوية بتاريخ 15 ذي القعدة 1319هـ الموافق 24 فبراير 1902م.

القبيلة الليبية والسلطة في القرن التاسع عشر، من التمرد إلى الاحتواء (دراسة في الوثائق التاريخية)

ملحق رقم(4)

رسالة توبيخ وتهديد بالعزل من أحمد راسم باشا والي ولاية طرابلس الغرب إلى متصرف لواء فزان محمد بن علي كعبار، يشرح الوالي في هذه الرسالة الأسباب التي دعته لاختيار كعبار متصرفاً لفزان، وهو احد أبناء الولاية، حتى يستطيع التفاهم والتواصل مع الأهالي الفزازنة المحليين، إلا أن استقرار المقام بالمتصرف في مرزق، وعدم تجوله في الواحات الفزانية، وعجزه عن التصدي لعملية النهب والاعتداء على القوافل جعلت الوالي يهدده بالعزل، ويوجهه لكيفية القيام بوظيفته أفضل قيام .

إلى متصرفية فزان، طالعت محرريتكم الجوابيتين المؤرختين في24مارث1307 مالية (7 يونيو 1891م) المشعرتين بوقوع التبليغ الأكيد هذه المرة أيضا إلى محله بإلقاء القبض على صالح الهوش التونسي، وعبد الهادي الزايدي وبعض الأشخاص من عربان الشاطئ هم من الأشقياء والأشرار، ومسك المقارحة الذين نهبوا إبل قافلة قبيلة القذاذفة، وقتلوا أناسهم لكنني لم أرى إلى الان فعلياتكم ومساعيكم وأقداماتكم سوى أمرار الوقت بالمخابرة منذ مدة طويلة في هذا الباب وفي سائر الخصوصات المهمة فكما حاجة للتعريف أن مقتض وظائف متصرفي الألوية الأصلية والفرعية أن يدوروا بالذات داخل دائرة مأموريتهم ويتوجهوا حالا إلى المحلات اللازمة حسب إيجاب الحال والمصلحة ويتشبثوا ويتبدروا للتدابير السريعة المؤثرة والحال أنكم تقعدون دائما في مركز اللواء ولا تخرجون إلى محل والأوامر التي تعطى من هنا متعلقة بانضباط الإدارة وغير ذالك تكتفون بتبليغها إلى الملحقات فقط ومن حين مأموريتكم إلى هناك إلى هذا لان لم أشاهد أثر حسن خدمتكم وغيرتكم كما هو مأمول، ولذلك فإني متعجب ومتأسف فلو كانت وظيفتكم عبارة عن الإقامة بمركز اللواء وأخذ معاش سبعة آلاف قرشا شهريا وإعطاء الأمر إلى الملحقات فقط فإن المتصرفين الذين يأتون من دار السعادة (استانبول) أيضا كانوا يفعلون ذلك والحال أن مقصدي من انتخابكم وتعيينكم لمتصرفية فزان أن تبذلوا الهمة لإبراز الخدمات المبرورة والآثار المشكورة ملكاً ومالاً بملابسة وقوفكم ومعلوماتكم لأحوال البلاد واللسان ومزاج العربان والحال قد ظهر عكس مأمولي فيكم فإن دام منكم حال الكسالة هذا على ذالك المنوال فإنه في آخر الأمر يوجب عزلكم فها أنا أوصيكم وأخطركم خاصة بأن تشمروا على ساق الغيرة بوصول النميقة إليكم وتلتزموا كل الأمور والوظائف العائدة للمتصرفية بدائرة القانون والنظام والصلاحية وتجروها كما هو حقها. أي أن تسارعوا لدور تفتيش ملحقات اللواء بالذات وتتوجهوا حالا إلى المحلات التي يتبين لزومها وتجرو التدبير والتشبثات المؤثرة والسريعة في مسك أمثال هؤلاء الأشقياء والأشرار على أي حال، وتأديبهم وتربيتهم ووقاية ومحافظة راحة المملكة من الخلل والعجزه وأنباء السبيل من التعدي مع السعي والإقدام فوق الغاية في حسن استعمال، وأيضا الوسائل

والأسباب العائدة لتأييد واستكمال انضباط الإدارة والأمنية والاستراحة العمومية، والحاصل كل ما يؤول لتنظيم وإصلاح أمور اللواء الملكية والمالية وترقياته حالا واستقبالا وحصول ثروة ورفاه وسعادة الأهالي والتعريف بالنتائج إلى هنا شيئا فشيئا وبذل الوسع والمقدرة لإثبات مؤثر الروية والأهلية في مقامكم ومأموريتكم هذه على كل حال ليلاً ونهاراً وأن تتحاشوا وتتباعدوا للغاية عن الأحوال المخالفة والكسالة ولذلك مخصوصا كتبنا لكم هذا الإخطار في 30 ذي القعدة 1308هـ / و24 حزيران 1307 مالية (8 يوليو1891م). والي الولاية احمد راسم باشا

التعليق على الوثيقة :

تمثل رسالة والي الولاية هذه توصيفاً دقيقاً للأوضاع المتصرفين، وكيفية إدارتهم لفزان أثناء العهد العثماني، خاصة أولئك المتصرفين الموفدين من استانبول للعمل في فزان، ولكن الوالي أحمد راسم باشا (1882–1897م) اتجه نحو الاستعانة بالموظفين المحليين في الإدارة، ومنهم محمد بن علي كعبار الغرياني؛ وسبب هذا الاتجاه الجديد معرفة الموظفين المحليين بطباع ولغة الأهالي، أسلوب التعامل مع العصبيات القبلية المحلية، ومن الواضح أن أداء هذا المتصرف الوظيفي لم يرض والي الولاية خاصة في التصدي لأعمال النهب والاعتداء على القوافل التجارية؛ لذلك أرسل له هذه الرسالة التوبيخية يهدده فيها بالعزل إذا لم يقوم بوظيفته خير قيام، ويأمره بعدم الاستقرار في مرزق عاصمة فزان، وعدم الاكتفاء بتبليغ التعليمات للملحقات الإدارية، بل عليه التجول في واحات الإقليم ورعاية مصالح الدولة فيها، وحفظ الأمن والاستقرار.

المصدر: دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، وثيقة غير مصنفة بتاريخ 30 ذي القعدة 1308هـ/ و24 حزيران 1307 مالية (8 يوليو1891م).

ملحق رقم (5)

نص العريضة التي رفعها وجهاء وأعيان وشيوخ مرزق إلى والي الولاية يشكون فيها من تصرفات محاسب فزان، وهي التصرفات التي جعلت الكثير منهم يفرون من فزان نحو المناطق المحيطة، ويتهمون المحاسب بمخالطة المبعدين السياسيين النصارى من الأرمن، وانتهاك حرمة شهر رمضان، ويطلبون نقله وإرسال غيره من ذوي الكفاءات.

المعروض بعد الدعاء المفروض بدوام سرير سلطنة مولانا ظل الله في العالم طراز آدم من انقاده لطاعته البرية بزمام الخضوع وانتظمت بمعدلة عزيز أيامه السعيدة صيغة منتهى الجموع وتفيات العالمون بمنى جناح شوكة سيدنا ومولانا وولي نعمتنا بلا امتنان أمير المؤمنين وخليفة رسول رع العالمين لازالت أيام دولته السعيدة مرفوعة الأعلام بالنصر والعز والظفر والبقاء وطولي العمر أمين، مما يعرض العبيد القاصرون الفقراء المستظلين تحت جناح ظل المعدلة الدولة السنية المنتظمون بسنجق لواء فزان أنه منذ حلول محاسبجي اللواء الذي تعيين بسنجق لوائنا في الوقت محمد أفندي بهاء الدين وباشرا في مأموريته، فمن حينه لم يلبث إلا قليلا حتى ظهرت لنا منه الحالات المذمومة التي لم ترتضي ترتقي من ارتكاب الفواحش العمومية التي حرمها المولى البرية جل وعلا المذمومة وأخرى ومثلها وتشبثا بخصوصيات، بخلاف العدالة والحقانية، وصار يجري في الأمور التي أوجبت فرار الكثيرين من أفرادنا ومنها: جلب المأمورين مثل الكتبة والصناديق من النواحي بواسطة منه إليه استغلالا بخلاف القواعد المؤسسة، والذي يقدم من المذكورين إلى المركز(مرزق) يبقيه ويصرف عنه النظر من غير مصلحة حتى فسدت حالاتهم ومعاشهم ونفاذ ما بيدهم من الصرف الواقع لهم من غير موجب إنما هو من باب الارتكاب ومما ناظرنا جريان تلك المعاملات منه ظننا أن فعله لا يرد ولا معارض له فيما يقصده وبفعله مدعيا أن الأمور منوطة برايه حالا وما لا قائلاها كذا تأسيس القوانين المؤسسة، والحالة ما شاهدنا فيه بخلاف ذلك وصار منه لذم تلك الأفعال الغير اللائقة شرعا وإنما قصده وعزمه سلب عمومنا من جميع المكسوبات ومحو السنحق من السكنة والاستراحة. كما ان عبيدكم المتوطنين فقراء الحال ومساكين كونه غير خافي وغني البيان حال ضعفنا وقلة كسبنا ونكون بخلافنا عن الأهالي وأن حالتنا ظاهرة وباينة وجل أفرادنا ذاهبين، منهم من التجاوز إلى الولاية الجليلة، ومنهم من هو بأرض تونس، ومنهم من فر إلى أرض بني غازي، ومنهم من فر إلى بلد السودان، ومنهم غير ذالك من الأماكن العمومية من الضعف، ومع وجود الأفندي المومى إليه ازداد أضعافا مضاعفة وأن المومى إليه له محبة وافرة في الخرستيانيين النصارى(الأرمن) الذين وقع نفيهم بهذا الطرف هم جلساوه وندماوه في دأب أوقاته، والمباشرين لسايراء أموره وتعلقاته

الذاتية، ومع قبوله لقولهم ورأيهم والعمل به منه في كل ما راموه من الأحوال، حتى أنه وقع منهم التجاسر على بعض الأهالي وهتك الحرمات المسلمات، ومحب لهم زيادة عن غيرهم رغبته، ومن أعظم أفعاله وأكبر أحواله هتك حرمة شهر رمضان المعظم من الأكل والشرب جهارا نهارا حتى علموا بذالك عموما جميع أهل النواحي من الأقارب والأباعد من أهالي، وتوارق، وتبو، وهذه من الغرايب بلوائنا، ولولا بعد المسافة لا خبرنا الولاية شفاها وتبليغ حالات الأفندي المومى إليه إلى مسامع حضرت دولتكم السامية من الأمور التي لا تحصر ولا...، وبحسب تلك المعاملات والحركات النافية المغايرت للعدالة والحقانية المخالفة إلى الشرع الشريف في كل أموره الجارية منه، لم عندنا رغبته في التوطي بكل الوجوه كوننا لم يقع علينا لم يقع علينا من أشابه السابقين من فعله، ومثل بسوء معاملاته وأن عدالة دولتنا العلية أدامها رب البرية بالنصر والظفر مع شفقة ومرحمة حضرة نباهيته دولتكم لم ترض ما يوجب فرداً واحداً من العبيد، وعلى هذا وما شاهرنا من الأفندي المومى إليه بادرنا عموما كامل أفراع الأهالي الموجودون بمركز اللواء بحلول غرت شهر رمضان المعظم يعرض ذالك إلى ذو السعادة متصرف باشا لوائنا وفهمناه بما هو واقع لناس من المذكور أفندي شفاهاً بصورة ما حل بنا ثم تجاسرنا وبادرنا خوف وقوع أمر ما بتقديم هذا العرض محضر إلى أعتاب باب دولتكم العالي مستمطرين من العواطف العلية، ومكارمكم السنية بحصول الفضل بنقل الأفندي المومى إليه، وتبديله علنا خوفا أن نكونوا في أعظم من ذلك، وإرسال من هو صاحب إسلام وديانة وعفة وصيانة وحالة موقرة مرضية سابلين وطالبين من حضرته تعالى أن يؤيد ويؤبد دعايم سرير سلطنة حضر سيدنا السلطان خليفة رسول رب العالمين بالنصر والظفر إلى آخر الزمان ونهاية الدوران، وأن يديم ويطول لنا عمر حضرتكم الفخيمة أيدها الله وجعلها بنا رحيمة ووجود عافيتكم زمانا طويلا وعلى الله القبول إنه أكرم مسئول وباقي الأمر والفرمان لحضرة من له الفضل الأفندي في7 رمضان 1313هـ(22 فبراير1896م).

المصدر : د. م. ت. ط. وثيقة غير مصنفة، بتاريخ 7 رمضان 1313هـ(22 فبراير1896م).